



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

مرافقة المؤسسات الناشئة في ظل المشاريع المبتكرة في الجزائر

دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة - وكالة الوادي -

تحت إشراف:

أ.د. الأسود محمد

إعداد الطالبان :

خزازنه محمد

نصر عارف

لجنة المناقشة

بن عمر محمد البشير أستاذ محاضر بجامعة الوادي رئيسا
الأسود محمد أستاذ محاضر بجامعة الوادي مشرفا
الأسود عبد الحليم أستاذ محاضر بجامعة الوادي مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نهدي ثمرة جهدي إلى:
من ربياني صغيرا، أمي وأبي الغاليين،
زوجتي الغالية، وقرّة عيني بناتي: رحيل، دنيا وأروى،
إخوتي الكرام الذين هم نعم السند، ونعم المعين،
أصدقائي وزملائي الأعزاء،
إلى كل الأساتذة الكرام الذين مدوا لي يد المساعدة
إلى كل من علمني حرفا من الطور الابتدائي وحتى الجامعي



نهدي ثمرة جهدي هذا إلى:
الغالية أمي، ربي يحفظها ويبارك في عمرها،
وإلى زوجتي ربي يعطيها الصحة والعافية،
وأبنائي الأعزاء: روان، ومحمود،
أصدقائي وزملائي الأعزاء،
إلى كل الأساتذة الكرام الذين مدوا لي يد المساعدة
إلى كل من علمني حرفا من الطور الابتدائي وحتى الجامعي

فهرس المحتويات:

- IV IV	الإهداء
IV	شكر وعرهان
- IV IV	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
IV	ملخص
أ - هـ	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
16	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.....
16	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة.....
16	الفرع الأول: التعريف الاصطلاحي والفقهى لمصطلح المؤسسات الناشئة.....
17	الفرع الثاني: التعريف القانوني لمصطلح المؤسسات الناشئة.....
18	المطلب الثاني: منح علامة " مؤسسة ناشئة".....
18	الفرع الأول: معايير منح علامة المؤسسات الناشئة.....
19	الفرع الثاني: الإجراءات الواجب إتباعها أمام اللجنة الوطنية للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة".....
22	الفرع الثالث: دورة حياة المؤسسات الناشئة.....
24	المبحث الثاني: إدارة المشاريع المبتكرة.....
24	المطلب الأول: المشاريع المقاولاتية.....
28	المطلب الثاني: صندوق تمويل المشاريع المبتكرة في الجزائر.....

30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
30	المطلب الأول: الدراسات العربية.....
31	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....
33	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة.....
35	الفصل الثاني: دراسة ميدانية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (وكالة الوادي)
36	تمهيد
36	المبحث الأول: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الوادي
37	المطلب الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.....
37	الفرع الأول: نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتطوره التاريخي.....
40	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.....
44	المطلب الثاني: مفهوم جهاز دعم مشاريع إحداث النشاطات.....
44	الفرع الأول: تعريف جهاز دعم مشاريع إحداث النشاطات.....
45	الفرع الثاني: أهداف جهاز دعم مشاريع إحداث النشاطات.....
46	الفرع الثالث: استعراض جهاز دعم مشاريع إحداث النشاطات.....
49	المطلب الثالث: مراحل انشاء مؤسسة في إطار جهاز دعم مشاريع إحداث النشاطات 30-50
49	الفرع الأول: مرحلة انجاز المشروع.....
54	الفرع الثاني: المتابعة بعد احداث المؤسسة المصغرة في مرحلة الاستغلال.....
56	المبحث الثاني: تقييم حصيلة جهاز نشاط البطالين البالغين من العمر ما بين 30-55 سنة CNAC وكالة الوادي.....
65	خاتمة

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
57-56	عدد المشاريع الممولة 2005 - 2023	01
59	القروض الممنوحة من وكالة CNAC حسب الجنس 2005-2023	02
60	عدد المشاريع الموزعة حسب النشاط	03
62	عدد المشاريع الممولة حسب كل بنك	04
63	جدول متعلق بمتابعة المشاريع	05

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
23	دورة حياة المؤسسات الناشئة	01
42	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	02
43	الخريطة الجغرافية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	03
44	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (وكالة الوادي)	04
57	عدد المشاريع الممولة 2005 - 2023	05
59	القروض الممنوحة من وكالة CNAC حسب الجنس 2005-2023	06
61	توزيع المشاريع الموزعة حسب النشاط	07
62	توزيع المناصب المحدثة حسب النشاط	08

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمؤسسات الناشئة وأهم المفاهيم الخاصة بها، بالإضافة إلى إبراز الأهداف و أهم التحديات التي تواجهها ومعرفة انجع الآليات لمواجهة هذه المشاكل، ومرافقتها، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المراجع المتعلقة بالموضوع من كتب ومجالات و مذكرات و مختلف الوثائق وكذلك المعطيات الإحصائية من جداول وأرقام وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات تعددت و اختلفت أسباب تعثرها ومن أبرزها نقص الخبرة والإلمام بالمشروع، وضعف التمويل وتوفير السيولة، وإن المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الشباب القادر على الإبداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الناشئة، المشروع الابتكاري، حاضنات الأعمال.

Abstract:

The study aimed to introduce emerging institutions and their most important concepts, in addition to highlighting the goals challenges what are the most effective mechanisms to confront these problems, using the descriptive analytical approach based on the reference related to the topic from books, fields, notes and various documents, as well as statistical data from tables and the door of its stumble, the lack of experience and knowledge of the project, and weakness D from the study indicated that the companies varied Al- Shammari and the third institutions are one of main components in the national programs for economic and social development Encouraging the youth capable of creativity and innovation by establishing such institutions.

Keywords: emerging institutions, Innovative project, Business Incubators

مقدمة

أمام التحولات الكبيرة التي عرفها العالم ظهر اقتصاد جديد يعتمد على تقنية الاتصالات والمعلومات ويستخدم الابتكار والرقمنة لإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة وهو ما أدى إلى ظهور المؤسسات الناشئة، فالتطور التكنولوجي الذي عرفه العالم أدى إلى بروز رغبة في سباق مع الزمن لإقامة مشروع تجاري خاص ومربح مع الاستقلالية المالية للفرد، فبفضل التقنيات الجديدة أصبح بإمكان أي شخص تحويل أحلامه إلى حقيقة بإقامة مؤسسة ناشئة إلا أن هذا يقابله تحديات كبيرة لرائد الأعمال، فعليه إيجاد فكرة رائدة وابتكار إضافة إلى خطة عمل و فريق عمل و دعم.

وبعد أن أصبح للمؤسسات الناشئة وعلاقتها بالحاضنات دورا رئيسيا في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي لأي دولة، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تركز على تحديد العوائق المالية والاقتصادية من جهة والبحث عن سياسات بديلة للتخفيف من هذه العوائق من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة كونها وسيلة لخلق فرص عمل أكثر استمرارية ومنبعا لتنمية المواهب والابتكارات وكذا الاهتمام بالحاضنات كونها المرافق كوسيلة لضمان استمرارية المؤسسات الناشئة في حد ذاتها.

تزايدت أهمية المؤسسات الناشئة في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية وفي الجزائر على وجه الخصوص، و برز دورها كأداة فعالة في تنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن للمؤسسات الناشئة أهمية كبيرة فدورها لا يقتصر فقط على رفع مستويات الإنتاج، و زيادة العائدات بل يتعدى ذلك ليشمل التجديد والتنويع الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات التي فشلت وإعادة التوازن للأسواق وتحقيق خطط التنمية المستدامة، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة لكل القطاعات.

وفي الجزائر وعلى غرار الكثير من دول العالم اتجهت إلى إنشاء نموذج اقتصادي جديد لإنعاش وتنويع مصادر وموارد الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، فمنذ سنة 2020 قامت

الدولة الجزائرية بتكثيف جهودها من أجل توفير المناخ المناسب لإنجاح هذا النموذج من المؤسسات، وهذا من خلال إرساء الإطار القانوني الخاص بها كالمرسوم التنفيذي 20-254 الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح " علامة مؤسسة ناشئة".

فقد أصبح دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة من أولويات صانعي القرار الاقتصادي في الجزائر وهذا من خلال دعم الشباب خاصة الجامعي عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشئة، من أجل تطوير أفكاره الابتكارية وتحقيق الأرباح والتطور.

ولإبراز مدى اهتمام الجزائر بهذا المجال أنشأت وزارة خاصة تسمى "وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الناشئة"، وهي تسعى جاهدة لإحداث إطار قانوني وطرق لتسهيل إنشاء هذه المؤسسات ووضع خارطة طريق لدعمها ومرافقتها بالاشتراك مع الرأسمال الاستثماري في إطار ما يعرف بحاضنات الأعمال التي تحظى بمزايا عديدة نظير مخاطرتها في تبني وتمويل المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة القائمة على فكرة مبتكرة، من أجل تشجيع الشباب للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وليكون لهذه المؤسسات الدور الهام والبارز في الاقتصاد الوطني مستقبلا.

وعليه تكمن أهمية الدراسة في التعرف أكثر على المؤسسات الناشئة باعتبارها بديلا اقتصاديا مهما في الوقت الراهن تعول عليه الدولة، والإطار القانوني المعتمد من طرف الدولة الجزائرية في سبيل دعم هذا النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى التعرف على حاضنات الأعمال باعتبارها من بين الوسائل التي تم الاعتماد عليها لمرافقة المؤسسات الناشئة.

بناء على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

مشكلة الدراسة: فيما تتمثل أبرز آليات مرافقة المؤسسات الناشئة في إدارة المشاريع المبتكرة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للمؤسسة الناشئة والمشاريع المبتكرة ؟

- ما هو واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

- ما هي أهم آليات مرافقة المؤسسات الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر؟

- ما هي العلاقة التي تجمع المشاريع المبتكرة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

- توجد آليات دعم حكومي كبيرة جدا للمؤسسات الناشئة في إدارة المشاريع المبتكرة.

الفرضية الثانية:

- توجد آليات دعم حكومي متوسط للمؤسسات الناشئة في إدارة المشاريع المبتكرة.

الفرضية الثالثة:

- توجد آليات دعم حكومي ضعيفة أو تكاد تكون منعدمة للمؤسسات الناشئة في إدارة المشاريع المبتكرة.

- أسباب اختيار الموضوع:

✓ من أحدث المواضيع في عصرنا الحاضر والاهتمام الكبير من قبل الباحثين؛

✓ الاهتمام والرغبة الشخصية بالموضوع؛

✓ توجه الدولة في البحث عن مصادر وبدائل اقتصادية خارج المحروقات تساهم في التنويع الاقتصادي؛

- أهمية الدراسة :

تمكن أهمية الدراسة في الموضوع الذي نتناوله، آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة الذي يعتبر من أحدث المفاهيم تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تناقش وتعالج موضوع من أهم وأحدث المواضيع في السنوات الأخيرة لما له من دور في تعزيز النهوض بقطاع الأعمال في الجزائر من خلال دعم الحكومة للمؤسسات الناشئة بدعمها للمشاريع المبتكرة.

• تقديم صورة واقعية حول آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة؛

• إثراء المكتبة الإدارية بهذه الدراسة كونها من الدراسات أو الموضوعات البالغة الأهمية.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقدم الدراسة مزيد من الفهم والتوضيح لموضوع المؤسسة الناشئة؛
- لتوضيح درجة الترابط بين المؤسسة الناشئة والمشاريع المبتكرة؛
- التركيز على أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الناشئة والمشاريع المبتكرة؛
- تقديم توصيات واقتراحات والتي يستند إليها مستقبلا من الارتقاء بالمؤسسات الناشئة؛

- منهج الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا لهذا على المنهج الوصفي التحليلي وهو أسلوب من أساليب التحليل، بغية الحصول على نتائج أكثر دقة والمقابلة الميدانية.

- حدود الدراسة: الإطار المكاني والزمني للدراسة كما يلي:

- الحدود المكانية: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة- وكالة الوادي

- الحدود الزمانية: امتدت المدة الزمانية للدراسة خلال فترة السداسي الثاني للموسم الجامعي 2024/2023 وذلك لمعرفة أهم آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة في إدارة المشاريع المبتكرة.

- هيكل الدراسة:

بغرض دراسة الموضوع تم تقسيمه مقدمة وثلاث فصول فصلين نظريين، وفصل تطبيقي وخاتمة.

- المقدمة: تضمنت إشكالية البحث والفرضيات المناسبة لها وكذلك أسباب اختيار الموضوع، أهداف البحث. وأهميته، حدود البحث ومنهجه.

- الإطار النظري للدراسة: الفصل الأول وقد تضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول تم التطرق إلى المؤسسات الناشئة،

المبحث الثاني تناول إدارة المشاريع المبتكرة،

المبحث الثالث التعرف على أهم الدراسات السابقة.

الفصل الثاني وقد تضمن أيضا ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تم التطرق فيه إلى واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر،

المبحث الثاني: تناول آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر،

المبحث الثالث: دراسة ميدانية.

- **الخاتمة:** وتم فيها التوصل إلى النتائج وتقديم التوصيات والنصائح المناسبة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الناشئة

أعطى المشرع الجزائري أهمية خاصة للمؤسسات الناشئة من خلال المرسوم التنفيذي 20-254 نتناول تعريف المؤسسات الناشئة (المطلب الأول) ثم نتعرض لمنح علامة مؤسسة ناشئة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

سنتناول من خلال هذا المطلب كل من التعريف الاصطلاحي والفقهى للمؤسسات الناشئة (الفرع الأول) ثم التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة (الفرع الثاني)

الفرع الأول: التعريف الاصطلاحي والفقهى للمؤسسات الناشئة

عرف القاموس الفرنسي المؤسسة الناشئة على أنها: "مؤسسات شابة مبتكرة في قطاع التكنولوجيات والإعلام والاتصال الحديثة". كما عرفها القاموس الإنجليزي بأنها: "مشروع صغير في بدايته وتتكون من جزأين "Start" وتتضمن فكرة الانطلاق أما "Up" تشير إلى فكرة النمو القوي. وتاريخيا بدأ استخدام المصطلح إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وهذا مع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر، وفي معناها الدقيق "المشروع الذي بدأ الآن. كما اهتم الفقهاء والباحثين في إعطاء تعاريف أكثر شمولية وأكثر دقة للمؤسسات الناشئة، حيث استندوا على مفهوم الإبداع والابتكار فعرفت على أنها: "كل مؤسسة شابة وديناميكية مبنية على التكنولوجيا والابتكار والذي يحاول مؤسسها الاستفادة من تطوير منتج أو خدمة غير معروفة من أجل إنشاء أسواق جديدة".¹

¹ بعوش دليلة، دراسة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مجلد09، العدد01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، جويلية 2023، ص231.

وعرفت أيضا على أنها: "مؤسسة جديدة عادة ما تكون صغيرة في مرحلتها المبكرة من التشغيل، تسعى إلى تحقيق نموذج أعمال مستدامة وقابلة للتطوير ومربحة، تمتلك الإمكانية لتحقيق معدل نمو مرتفع".

والمؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة الحجم وهي تتميز بكونها سهلة الإنشاء ولا تتطلب تمويلا ضخما ويمكن للشباب أن يتوصل لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، بمعنى أن الشباب المتخرج والمتحصل على شهادات يمكن له تطوير مشاريعه وأفكاره وإنشاء مؤسسة ناشئة عوض أن يشغل منصب عمل في مؤسسة ما، ويتطلب الأمر فقط دراسة متطلبات السوق وفق المشروع الذي يرغب إنشاؤه حتى يعرف مدى إمكانية تجسيده ونجاحه.

الفرع الثاني: التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة¹

بخصوص التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة عرفها المشرع الجزائري من خلال المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، فقد عرفت المؤسسة الناشئة على أنها: "تعتبر مؤسسات ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية:

- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات،
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة،
- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية،
- أن يكون رأسمال المؤسسة مملوكا بنسبة 50 بالمائة على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمد أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"،

¹ المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15/09/2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" مشروع مبتكر و"حاضنة الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، العدد 55، ص10.

- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية،
- يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.
- من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسات الناشئة هي:
- مشروع بدأ للتو،
- مشروع صغير مبتكر صمم لينمو بسرعة،
- غالبا ما يعتمد على التكنولوجيا،
- تهدف إلى خلق منتج جديد أو خدمة جديدة،
- عوائدها عالية جدا بالرغم من المخاطر العالية المتضمنة،
- غالبا تعتمد على التمويل لانطلاقها.

وعليه فالمؤسسة الناشئة ليست كالمؤسسات الأخرى غالبا يتم تمويلها من قبل مؤسسيها الذين يحاولون الاستفادة من تطوير منتج أو خدمة يعتقدون أن هناك طلب عليها.

كما أن إنشاء مؤسسة ناشئة يمر بعدة مراحل مرحلة التحضير، مرحلة تحقيق أو تجسيد المشروع، المرحلة الأولى لابد من إيجاد فكرة المؤسسة الناشئة والأخيرة إنشاء المؤسسة.

المطلب الثاني: منح علامة "مؤسسة ناشئة"¹

نص المشرع على منح علامة مؤسسة ناشئة من خلال المرسوم التنفيذي 20-254 السالف الذكر، نتناول ذلك من خلال تحديد معايير منح علامة مؤسسة ناشئة (الفرع الأول) ثم تحديد الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على علامة مؤسسة ناشئة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: معايير منح علامة "مؤسسة ناشئة"

جاء في المادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-254 في الفصل الرابع المعنون بـ "شروط منح علامة مؤسسة ناشئة" على مجموعة من المعايير يتم الاعتماد عليها حتى يتم من خلالها منح

¹ المرسوم التنفيذي رقم 20-254 ، نفس المرجع السابق.

علامة مؤسسة ناشئة و هذه المعايير نتناولها كالتالي:

- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات،
 - يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة،
 - يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية،
 - أن يكون رأسمال المؤسسة مملوكا بنسبة 50 بالمائة على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمد أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"،
 - يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية،
 - يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل،
- من خلال هذه المادة يتضح أن المشرع قد حدد مجموعة من المعايير التي تمثل المؤشرات التقنية والاقتصادية وهي: معيار الحد الأدنى والحد الأعلى للعمالة، معيار رأسمال المستثمر، معيار العمالة ورأسمال، معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج، معيار قيمة المبيعات، معيار القيمة المضافة، معيار الطاقة الإنتاجية، معيار كثافة العمل، ومعيار الابتكار هذه هي المعايير التي حددها المشرع لمنح علامة مؤسسة ناشئة بالإضافة إلى إجراءات أخرى للحصول على علامة مؤسسة ناشئة.

الفرع الثاني: الإجراءات الواجب إتباعها أمام اللجنة الوطنية للحصول على علامة "مؤسسة

ناشئة"¹

إن عملية إنشاء مؤسسة ناشئة جديدة من الناحية الواقعية تمر بالعديد من الخطوات والمراحل التحضيرية بدءا بالفكرة المبتكرة التي تستلهم من مصادر متعددة وصولا إلى دراسة هذا المشروع مما يسمح بتحديد معالم السوق، ووضع رقم أعمال تقديري، ثم الانتقال إلى مرحلة الدراسة المالية للمشروع لاختيار مصدر التمويل المناسب، ثم الانتقال إلى اختيار الشكل القانوني للمؤسسة، انتهاء بمخطط العمل ومن ثم الإنطلاق في النشاط.

¹ بعوش دليلة، مرجع سابق، ص: 232- 238.

أولاً: التعريف باللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال:¹ وفقاً لنص المادة 1 من المرسوم التنفيذي 20-245 تتشأ اللجنة الوطنية لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، يحدد مقرها في مدينة الجزائر، تتولى اللجنة المهام التالية:

- منح علامة مؤسسة ناشئة،
- منح علامة مشروع مبتكر،
- منح علامة حاضنة أعمال،
- المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها،
- المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

تتشكل اللجنة من الرئيس الذي يتمثل في الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله بالإضافة إلى الأعضاء وفقاً لنص المادة 3 من المرسوم التنفيذي 20-254 وهم: ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، ممثل عن وزير المالية، ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة، ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة، ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري والمنتجات الصيدلانية، ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة، ممثل عن الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

ثانياً: الإجراءات اللازمة للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة":

- يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفقاً بالوثائق التالية:²
- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي،
 - نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة،
 - شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مرفقة بقائمة اسمية للأجراء،

¹ المرسوم التنفيذي 20-254، مرجع سابق، ص22.

² الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة، وكالة الوادي، 2024/05/05.

- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء،
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية،
- مخطط أعمال المؤسسة مفصلاً،
- المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة،

وعند الاقتضاء كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

يتم الرد على كل طلب للحصول على علامة مؤسسة ناشئة في أجل أقصاه 30 يوماً ابتداء من تاريخ إيداع الطلب، وكل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل، كما يتعين على صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل 15 يوماً ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية تحت طائلة رفض طلبه وفقاً للمادة 12 من المرسوم التنفيذي 20-254 السالف الذكر.

تمنح علامة " مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب الأشكال نفسها، أما في حالة رفض طلب ما فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض و إخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونياً، ويمكن للجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب ويتم إخطاره بالرد النهائي إلكترونياً في أجل لا يتجاوز 30 يوماً ابتداء من تاريخ إيداعه الطلب، كما أن قرارات منح علامة مؤسسة ناشئة تنشر في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة كما جاء في المادتين 14 و 15 من المرسوم التنفيذي 20-254.

وعليه يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخراً و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تأخرت قليلاً في إطلاق هذا النوع من المشاريع خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، و بالرغم من وجود بعض المبادرات المجددة في إنشاء المؤسسات الناشئة إلا أنه و لحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم كما هو الحال بالنسبة لأنجح المؤسسات الناشئة على المستوى الوطني "مؤسسة واد

كنيس" وهو موقع إلكتروني مخصص للإعلانات تم إطلاقه سنة 2006 وهو عبارة عن إعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا.

وقد أبدت السلطة الجزائرية ومنذ سنة 2002 اهتماما كبيرا بدعم الشباب الباحث على خلق مؤسسته الخاصة الناشئة و قد أوصى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون و منذ توليه السلطة على ضرورة التقرب من الشباب القادر على تحويل أفكاره إلى مشاريع خلاقة و مبدعة ، هذا الاتجاه الذي يعبر عن إرادة سياسية في التغيير و التطوير الذي تجسد في الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة التي انعقدت في أكتوبر من عام 2020 بحضور الفاعلون السياسيون يتقدمهم رئيس الجمهورية و الوزير الأول و بمشاركة أكثر من ألف مشارك من مؤسسات ناشئة و حاضنات وممثلي هيئات حكومية و مالية و متعاملين اقتصاديين وخبراء و ممثلي جمعيات و جامعات و مراكز بحث، و كان من أهم القرارات التي خرجت منها الندوة المهمة قرار الإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة بهدف تمكين الشباب الطموح و أصحاب المشاريع من الحصول على تسهيلات مالية لتحقيقها على أرض الواقع.

كما كشف الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان لدى إشرافه على افتتاح الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسروبت 2022"، من خلال كلمته أمام المشاركين في المؤتمر عن الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لدعم المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، وبفضل وضع إطار تنظيمي للابتكار و تدعيمه وتشجيع وسائط الدفع الإلكتروني، فضلا عن تبسيط إجراءات إنشاء هذه المؤسسات الناشئة، قد وصل عدد هذه المؤسسات و المشاريع إلى أكثر من 750 مؤسسة ناشئة خلال سنة و نصف الأخيرة.

الفرع الثالث: دورة حياة المؤسسة الناشئة

إنما ما يميز المؤسسات الناشئة " Startup " هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن ابراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل (Graham Paul).

الشكل رقم 01: دورة حياة المؤسسات الناشئة



المصدر: PaulGraham, startuphappinesscurve

المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية جديدة أو حتى تبدو مجنونة وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

المرحلة الثانية مرحلة الانطلاق، وفي هذه المرحلة يتم اطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجهه المقاول في هاته المرحلة هو أن يجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة الى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الاقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس مال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، ويستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ المؤسسة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل تلقائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ المؤسسة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتقاع، حيث يحتمل أن 20 إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

المبحث الثاني: إدارة المشاريع المبتكرة

المطلب الأول: المشاريع المقاولاتية

نظرا لأهميته أصبحت الكثير من الدول تهتم بتطوير المقاولين ومشاريعهم ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد، نظرا لما يوفره هؤلاء المقاولين من مناصب شغل، زيادة قدرات الابتكار ورفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.

1- مفهوم المقاولاتية:

مع عولمة الأسواق ونمط العلاقات الاقتصادية السائدة في أغلب دول العالم القائم على التوجه نحو اقتصاد السوق، ظهرت أهمية المقاولاتية كدعامة أساسية للمبادرات الفردية، وتعرف المقاولاتية لغة على أنها كلمة مرادفة لمعنى كلمتي:

-المجادلة: يقال قاوله في الأمر، أي جادله 1

-المفاوضة: حيث ورد في لسان العرب لابن منظور: وقاولته في أمره وتقاولنا، أي تفاوضنا.

أما اصطلاحا فهناك مجموعة من المقاربات التي تعرف المقاولاتية منها: المقاربة الوصفية التي سمعت لفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلاتها من خلال المؤشرات الاقتصادية مثل معدل النمو، معدل الفائدة البنكية....، المقاربة السلوكية التي سمعت لتفسير نشاطات وسلوكيات المقاولين وفق ظروفهم، حيث يتغير سلوك المقاول حسب الظروف البيئية والمقصود هنا ببيئة الأعمال، وأخيرا المقاربة المرحلية التي حللت ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولاتية.

وعليه تعرف المقاربة المرحلية المقاولاتية: " على أنها مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية السلوك المقاولاتي"، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار

1 مجلة وحدة البحث في التنمية الموارد البشرية، المجلد 17، العدد 20، جوان 2022.

الدخول لمجال المقاول، وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.

عموما تعد المقاول من الناحية الاقتصادية كيان اقتصادي ونظام تقني يستند على عناصر بشرية ومالية ومادية غايتها إنتاج منافع وخدمات وذلك بغية تلبية حاجيات المستهلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

أما (Schumpeter) فقد أعطى تعريفا للمقاول بالحديث عن خلق القيمة كمبدأ أساسي للمقاول، حيث يتحدث عن درجة الابتكار، أو القيمة المخلوقة عن طريق المشروع وبدفع من الفرد، يدخل في حركية التغيير على المستوى الشخصي، ونقول عن الوضع بأنه مقاولاتي مادام هناك حركية في التغيير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة.

من هنا يمكن استخلاص تعريف مشترك وعملي للمقاول وذلك كما يلي:

" المقاول هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق خلق مشاريع جديدة مبتكرة من أجل خلق القيمة المضافة في قطاع اقتصادي محدد".

2-العوامل التي تدفع الأفراد نحو المشروع المقاولاتي:

يمكن تلخيص أهم العوامل التي تدفع الأفراد نحو المشروع المقاولاتي في نموذج يعتبر أساس

الدراسات في المقاولاتية، وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ (A. SHAPERO et L.

SOKOL) ويشير هذا النموذج الى ثلاث مجموعات من العوامل هي:

***الانتقالات السلبية:** مثل التسريح من العمل، الطلاق، الهجرة، عدم الرضا عن العمل،

***الانتقالات الإيجابية:** مثل تأثير العائلة، وجود سوق أو مستثمرين محتملين،

تعتبر هذه العوامل أساس إحداث التغيير في مسار حياة الأفراد والمحرّكة للحدث المقاولاتي،

فالانتقالات السلبية مثل الهجرة يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي، وهذه ما تم ملاحظته

فعليا في بعض البلدان من خلال قيام بعض المجموعات العرقية بإنشاء مقاولات. أما الانتقالات

الإيجابية والأوضاع الوسطية فتؤثران على نظام القيم للأفراد وعلى رغباتهم، وما بين المتغيرات

المفسرة للنموذج والتي تتمثل في المجموعات الثلاثة من العوامل، والمتغيرة المفسرة التي تتمثل في إنشاء المقاول، يعرض الكاتبان مجموعتين من المتغيرات الوسطية هما: إدراك الشخص لرغبته وإمكانية الإنجاز، واللذان يكونان نتاج المحيط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، وهما يختلفان من فرد لآخر، ويساعدان في تحديد الأفعال الواجب القيام بها.

3- أهم المشكلات التمويلية التي تواجه المشاريع المقاولاتية¹:

تواجه المشاريع المقاولاتية في الجزائر صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم

إجراءات الدعم المالي وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية:²

- غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل،
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض للمشاريع المقاولاتية،
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض لتعويض ارتفاع المخاطر مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض،
- مركزية منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثمة فإن معالجة الملفات يستغرق وقت طويل، وتأخر له علاقة بتماطل وتنفيذ ونقل الملفات من وإلى الجزائر العاصمة،
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المشاريع المقاولاتية كالإعفاءات،
- العلاقات السيئة بين المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة والبنوك، حيث يرى مسيرو تلك المشاريع في البنوك أنها لا تجازف وتفضل تمويل الأنشطة الأقل مخاطرة كالأنشطة التجارية وعمليات الاستيراد على حساب الأنشطة الإنتاجية، ومن ناحية أخرى ترى البنوك أن المشاريع

¹ المؤسسات الناشئة ودورها في دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر، ملتقى وطني، جامعة أحمد زبانه، غليزان، 2023/10/05.

² نفس المرجع.

المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة لا تقدم ضمانات كافية، وأن غالبية المشاريع المقدمة من طرفها مجدية،

- البحث عن الاستقلالية المالية، حيث أن صاحب المشروع المقاولاتي يربط مفهوم الإستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار، ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يري فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المشروع ذاته.

المطلب الثاني: صندوق تمويل المشاريع المبتكرة في الجزائر

يعد إنشاء وزارة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ووضع إطار قانوني يحدد وضعية المؤسسة الناشئة والمزايا الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات، ثم الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة، في 03 جانفي 2020 خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة الذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة.

1- آلية عمل الصندوق¹:

إن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على مكنيزات التمويل التقليدية القائمة على القروض، بمعنى تمويل المشاريع الصغيرة والحديثة الناشئة عن طريق المخاطرة مع تقاسم الأرباح والخسائر دون مطالبتهم بتقديم ضمانات لذلك فإن التمويل القائم على الاستثمار في رؤوس الأموال يتضمن تحمل الخطر وهو أمر جد مهم، إذا لا يمكن قيام مؤسسة ناشئة دون الأخذ في الحسبان عامل المخاطرة في رؤوس الأموال، إذ تم استحداث هذا الصندوق لتحمل المخاطر المالية التي من الممكن أن تواجهها المؤسسة الناشئة.

¹ جليلة بن عالية، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، العدد 01، المجلد 08، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2022، ص 172-196.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤسسات رأس المال الإستثماري حسب القانون 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 على أنها: "تلك المؤسسات التي تهدف إلى أسلوب المشاركة في رأس المال المؤسسة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة".

2- أهمية إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة¹:

أسست الجزائر صندوق التمويل الجزائري لتعزيز الاقتصاد الوطني، عبر تسهيل إجراءات منح التمويل للشركات الناشئة.

كما تعزم السلطات أن تُظهر من خلاله إصرارها على تطوير قطاع الشركات الناشئة في الجزائر، مما يشجّع المستثمرين على المشاركة بشكل أكبر في تمويل هذه الشركات والاستثمار فيها. ويتمتع هذا الصندوق الجديد بمرونة في معالجة الملقات، ويقدم قيمة مضافة عالية لأصحاب المشاريع مقابل مبالغ مالية غالباً ما تكون متواضعة يملك الصندوق الجزائري للتمويل مزايا مهمة، منها التحمل المالي للمخاطر، حيث يتدخل الصندوق في تمويل مشاريع يقبل قليل من المؤسسات تمويلها نظراً للمخاطر المتزايدة التي تواجهها المرونة والاستجابة في التمويل، ومنح رواد الأعمال الوقت والطاقة الضرورية لتحقيق مشاريعهم.

توفير فرص متساوية للشركات الناشئة الجزائرية، وتقديم نفس الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه نظيراتها في البلدان المتقدمة.

1 دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، الجزائر. (إهتمت هذه الدراسة بإبراز الدور الهام الذي تقوم به حاضنات الأعمال لإنجاح المؤسسة الناشئة).

أهم شركاء صندوق التمويل الجزائري¹:

صندوق التمويل الجزائري للشركات الناشئة هو ثمرة تعاون بين وزارة الاقتصاد المكلفة بالاقتصاد المعرفي والشركات الناشئة وستة (06) بنوك حكومية تمتلك حصصًا متساوية في الصندوق، وهي:

البنك الشعبي الجزائري (CPA)

البنك الوطني الجزائري (BNA)

البنك الخارجي الجزائري (BEA)

الصندوق الوطني للادخار والتقاعد (CNEP)

البنك الزراعي والتنمية الريفية (BADR)

البنك المحلي للتنمية (BDL)

1 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

01- دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات في الجزائر دراسة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، بعوش دليلة، - المركز الجامعي عبدالحفيظ بوصوف-، ميلة.

تم في هذه الدراسة الميدانية إلى تحليل النصوص والمواد القانونية التي ترسم الإطار العام لإنشاء مؤسسة ناشئة ووضعها في الإطار القانوني الذي تتمكن من خلاله الحصول على علامة مؤسسة ناشئة الذي يشترط وجود مشروع ابتكاري ما يمكنها من الحصول على الدعم الحكومي.

02- المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254، بوصوفة الزهراء، - المركز الجامعي عبد الله مرسلي -، تيبازة.

تبين هذه الدراسة التحليلية من تحليل علاقة المؤسسة الناشئة بالقانون من جهة زمن جهة أخرى علاقتها بحاضنة الأعمال التي لها دور مرافقة المؤسسة الناشئة وتحديد العلاقة القانونية بينهما.

03- تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر- نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا، رضاني مروى، وبوقرة كريمة، -المركز الجامعي عبدالحفيظ بوصوف-، ميلة، 2021/01/31.

أظهرت الدراسة أهم التحديات البيئية والسوقية التي تواجه المؤسسة الناشئة والصعوبات التي يمكن أن تجدها المؤسسة الناشئة في البيئة الخارجية وخاصة القانونية بحكم أن هذا النوع من المؤسسات مازال في بداياته في الجزائر.

04- دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، الجزائر.

اهتمت هذه الدراسة بإبراز الدور الهام الذي تقوم به حاضنات الأعمال لإنجاح المؤسسة

الناشئة

05- دراسة تحليلية لمساهمة هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية: واقع التجربة الجزائرية، كمال زموري، وربيع فرين، - المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-، ميلة، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلة 17، العدد 02، جوان 2022.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1-Yamina RAHMANI, Ghalia BENYAHIA- TAIBI, "Les start- up un levier de developement du tourisms saharien en Algérie: cas de start- up".

تعد الجزائر من الدول التي تملك المقومات السياحية بامتياز فتاريخها وموقعها الجغرافي خاصة الصحراء التي تعد أهم هذه المقومات السياحية لكن ثروتها الطبيعية في حالتها الخام غير كافية لوحدها لتوليد التنمية السياحية لذا يجب تحويل هذه الإمكانيات إلى منتجات سياحية على ارض الواقع، فالشركات الناشئة في هذا المجال تعد من احد الركائز التي يجب أخذها بعين الاعتبار من اجل دفع عجلة التنمية للقطاع السياحي من هذا المنطلق ارتأينا دراسة التجربة الجزائرية من خلال إنشاء مؤسسات ناشئة للنهوض بالقطاع السياحي و خاصة الصحراوية منها، وتعتبر المؤسسة الناشئة "نبتوا" أحسن مثال في هذا المجال.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- الجزائر لديها إمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة للغاية مما يمنحه مستقبلا واعدا جدا،
- قطاع السياحة يعرف بعض أوجه القصور التي ترجع إلى التأخير الذي يعاني منه هذا القطاع في الجزائر حيث يعتبر السكن من أهم أوجه القصور خاصة في منطقة الصحراء،
- تشكل السياحة رافعة حقيقية لتنمية السياحة بشكل عام والسياحة الصحراوية خاصة.

2- Dalal ADJALI, "The relationship between business plan and the success of startups: an empirical study on Algerian startups".

الهدف من هذا البحث هو توضيح العلاقة بين خطة الأعمال ونجاح الشركات الناشئة الجزائرية، وقد اجريت هذه الدراسة بناءا على عينة عشوائية من 40 مديرا في 17 مؤسسة ناشئة جزائرية، وكان

معدل الاستجابة، استخدمنا الأساليب الإحصائية لتحليل الفرضيات الرئيسية الأربعة التي تم اعتمادها، ووجدنا أن:

(أ) 85% خطة الأعمال لها وجود هام في الشركات الناشئة الجزائرية،

(ب) الشركات الناشئة الجزائرية لها مؤشرات نجاح،

(ج) يرتبط استخدام خطة الأعمال بقوة مع نجاح الشركات الناشئة الجزائرية،

(د) يوجد فرق ذو دلالة إحصائية.

بين الشركات الجزائرية الناشئة بسبب المحددات الشخصية للمؤسسين (الجنس والعمر، المستوى التعليمي).

أهم النتائج:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين "خطة المنتج/ الخدمة" ونجاح الشركات الجزائرية الناشئة،

- توجد علاقة بين "خطة التسويق" ونجاح الشركات الناشئة الجزائرية،

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخطة التنظيمية ونجاح الشركات الجزائرية الناشئة.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية تم إدراج 07 دراسات منها 05 عربية و02 أجنبية تتناول المؤسسات الناشئة، وجل هذه الدراسات كانت بأزمة متقاربة و تم الاستفادة من هذه الدراسات في صياغة الإطار النظري للدراسة الحالية وفي تفسير النتائج التي توصلنا إليها، و يمكن التمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة على النحو التالي:

اختلفت الدراسات السابقة في ربط هذا المتغيرات بمتغيرات أخرى، كما أن الدراسة الحالية تم دراستها في وكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على غرار الدراسات السابقة تميزت الدراسة عن سابقتها هو دراسة أهداف وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة حيث تعرف على أنها مؤسسات حديثة التأسيس بمعنى أنها شابة ويافعة في عالم الأعمال وهو ما يؤكد اللفظ باللغة الأجنبية "Startup"، وتعتبر لبنة اقتصاد كل دولة حيث أن دورها يتزايد باستمرار تأسيسها ونموها وضمان استمراريتها واحتلال مكانة في الأسواق المحلية والعالمية حيث أصبح التوجه إلى المؤسسات الناشئة ضرورة لا بد منها نظرا للنتائج الكبيرة المحققة.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

****وكالة الوادي****

CNAC EL-OUED

تمهيد:

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية، سيخصص هذا الفصل لإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري حول المؤسسات الناشئة من أهداف وتحديات في الجزائر، وذلك من خلال الإشارة إلى تجربة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكالة الوادي، والدور الذي تلعبه مؤسسات الدعم المالي في التمويل والمرافقة سنستعرض جهاز إحداث النشاطات 16-16 للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC والذي يعتبر أحد أهم أجهزة الدعم التي من خلالها يتم إنشاء مؤسسات مصغرة والامتصاص النسبي لمشكل البطالة عن طريق استحداث مناصب شغل جديدة.

وبناءً على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الوادي وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، كالتالي:

- **المبحث الأول:** دراسة ميدانية حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الوادي.
- **المبحث الثاني:** تقييم حصيلة جهاز نشاط البطالين وكالة الوادي CNAC 2005 – 2023.

المبحث الأول: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الوادي

بعد ما تطرقنا إلى إدارة المؤسسات الناشئة في الجزائر أهدافها وتحدياتها ودورها في إنعاش الاقتصاد الوطني، والدور الفعال التي تلعبه مؤسسات الدعم المالي في التمويل والمرافقة سنستعرض جهاز إحداث النشاطات 16-16 للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC والذي يعتبر أحد أهم الأجهزة الدعم التي من خلالها يتم إنشاء مؤسسات مصغرة والقضاء على مشكل البطالة عن طريق استحداث مناصب شغل جديدة.

ونحن بدورنا في هذا المبحث بصدد التعرّيج والتعريف بهذا الصندوق ونشأته وآلياته وكيفية عمله وكذا التطرق إلى أهم شروط ومراحل تجسيد الفكر المقاولاتي، وأهم الامتيازات المالية والجبائية الممنوحة للبطالين أصحاب المشاريع المنخرطين به.

كذلك سنقدم تقييم حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الوادي من سنة 2005 إلى غاية 2023 لعدد المشاريع الممولة من حيث نوعية الأنشطة ومن حيث الجنس والتأهيل وتغطيتها لمناطق الظل ومناصب الشغل المستحدثة وكذا عدد الزيارات الميدانية لثلاث سنوات الأخيرة (2021-2022-2023) عن طريق مجموعة من النتائج التي سنقوم بتحليلها بيانياً وتفسيرها بناءً على معطيات وإحصائيات تم الحصول عليها من طرف الوكالة الولائية بالوادي مصلحة أداءات التأمين عن البطالة وترقية التشغيل.

المطلب الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الفرع الأول: نشأة الصندوق وتطوره التاريخي.

نشأ نظام التأمين عن البطالة بصورة قانونية واضحة بموجب المرسوم التشريعي 94-11، المستحدث للتأمين عن البطالة لصالح الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية والذي ينص على شروط الاستفادة من التأمين عن البطالة، وأدائه وكيفية تنظيم وتمويل الصندوق.

أما عن إدارته وتسييره فإن المادة 30 من نفس المرسوم التشريعي فقد نصت على أن تسند المهمة إلى صندوق وطني مستقل، تحدد مهامه بمقتضى مرسوم تنفيذي.

وفعلا صدر المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 06 يوليو 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. حيث تنص المادة الأولى منه على: " يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المنصوص عليه في المادة 30 من المرسوم التشريعي 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 المذكور أعلاه، والمسمى فيما يأتي " الصندوق " بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".¹

اعتمد نظام التأمين عن البطالة في الجزائر على مجموعة من آليات وميكانيزمات أوكلت تسييرها وإدارتها للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وقبل التعرض لهذه الآليات وجب علينا البحث في الطبيعة القانونية للصندوق، ومن الصعب تحديد الطبيعة القانونية للصندوق، فالنصوص المنظمة للتأمين عن البطالة لم تنص صراحة على ذلك.

1. الصندوق هيئة ضمان اجتماعي:

إن النصوص القانونية المنشئة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لم تنص صراحة على اعتبار هذا الأخير هيئة من هيئات الضمان الاجتماعي، عكس الهيئات الأخرى المعروفة.

فالمرسوم التشريعي 94-11 المحدث لنظام التأمين عن البطالة، المادة 30 منه تنص على إنشاء صندوق التأمين عن البطالة دون ذكر طبيعته.

كما أغفل المرسوم التنفيذي رقم: 94-88 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحديد طبيعته بل اكتفى في مادته الأولى على اعتباره صندوقا يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفي مادته الثانية تنص على أنه يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي.

¹ موزاوي علي، الحق في التأمين عن البطالة، ص04.

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

فالمرسوم التنفيذي 07-92، المتضمن الوضع القانوني والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي لم يذكر ضمن صناديق الضمان الاجتماعي صندوق البطالة، كون هذا الأخير تأسس في عام 1994، وكان من الأجدر تعديل هذا المرسوم بإحاق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى هيئات الضمان الاجتماعي، لكن المرسوم التنفيذي 94-187 المحدد توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، في مادته الأولى عند توزيعه لنسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، قسم اشتراكات الضمان الاجتماعي إلى خمسة فروع وهي: التأمينات الاجتماعية، حوادث العمل و الأمراض المهنية، التقاعد، التأمين عن البطالة، والتقاعد المسبق. كما أن المادة 04 من المرسوم التنفيذي 94-189، تنص على خضوع تعويض التأمين عن البطالة لاقتطاع الضمان الاجتماعي، وفي نفس السياق تنص المادتين 32 و33 من المرسوم التشريعي 94-11 على أن تمويل التأمين عن البطالة يتم عن طريق جزء من الاشتراكات التي يدفعها الأجراء والمستخدمين إلى الضمان الاجتماعي.

فالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعتبر هيئة من هيئات الضمان الاجتماعي¹

2. الصندوق هيئة عمومية ذات تسيير خاص:

نصت المادة 49 من القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية على أنه: "تعد أجهزة الضمان الاجتماعي هيئات عمومية ذات التسيير الخاص تحكمها القوانين المطبقة في هذا المجال، يحدد النظام الإداري لأجهزة الضمان الاجتماعي عن طريق التنظيم". ويتبين من النص أن هذه الهيئات العمومية، ذات التسيير الخاص، كغيرها من الهيئات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والصناعي تخضع لأحكام القانون الخاص.

ونذكر في هذا الشأن أن المرسوم التنفيذي 07-92 الذي سبق ذكره، وفي مادته الثانية تنص على: "تخضع لأحكام هذا المرسوم والقوانين والتنظيمات السارية، الصناديق التي تتولى تسيير الأخطار المنصوص عليها في قوانين الضمان الاجتماعي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

¹ https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

المالي وتخضع في علاقتها مع الآخرين للتشريع التجاري، وكذا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول لأحكام هذا المرسوم"، فالمشرع لم يعتبرها مؤسسات إدارية، ولا مؤسسات اقتصادية عمومية، بل هي مؤسسات ذات تسيير خاص، وخصوصية هذه الهيئات بما فيها صندوق التأمين عن البطالة تكمن في عدة أوجه تتمثل في علاقتها بالوزارة الوصية التي تعتبر علاقة وصاية إدارية، وكذا تشكيلة مجلس الإدارة التي يشترك في تجسيدها ممثلي العمال والمستخدمين، كما يظهر الطابع الخصوصي في طبيعة نزاعات الضمان الاجتماعي حيث تخضع لأحكام خاصة تارة تطبق عليها أحكام القانون العام والقانون الإداري، وتارة أخرى يطبق عليها القانون الخاص.

كما أن الصندوق له طابع اجتماعي. مستمد من طبيعة المرفق الذي يقوم بإدارته. هذا الطابع الاجتماعي هو الذي يميزه عن المرافق العامة ذات الطابع الإداري، ويظهر ذلك في خضوع الصندوق لقواعد القانون الخاص والقضاء المدني، وتمتعه بقدر من الحرية في أداء مهامه.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق

إن مختلف القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، فيما يخص التسيير والميزانية، لا بد من جهاز تنفيذي يعمل على تجسيدها في الميدان وتنفيذها، كما يسهر نفس الجهاز على تطبيق تعليمات السلطة الوصية (الوزارة)، ويتألف هذا الجهاز من هيئات على رأسها المدير العام والعون المكلف بالعمليات المالية، إضافة إلى المديرية الجهوية والمحلية.

1. المدير العام: يعتبر المدير العام مسير الصندوق، فالمادة السادسة من القانون الأساسي

لصندوق تنص على " يشرف على الصندوق مجلس إدارة ويسيره مدير عام " أي هو أعلى هرم في تركيبة الصندوق.

يعين المدير العام للصندوق بمقتضى مرسوم وازري بناءً على اقتراح الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، وبعد استشارة مجلس الإدارة، كما تنهى مهامه بنفس الطريقة، فرغم أن الوزير يقترح المدير العام ويطلب استشارة المجلس، إلا أن هذا الأخير ليس له سلطة رفضه أو قبوله، فرأيه غير

ملزم للوزير، وأكد أن السلطة الوصية لن تتنازل عن هذه الصلاحية في التعيين في مثل هذه المناصب نظرا لأهمية المنصب ودوره في توجيه وتنفيذ السياسة الاجتماعية للحكومة. والمدير العام قد وضع في موقع أدنى من مجلس الإدارة الذي يعتبر مركز القرار والمدير هو المنفذ لقراراته، ومن صلاحياته¹.

- تحديد العمل في المصالح وتوزيع المهام بينها وممارسة السلطة السلمية على المستخدمين.
- تعيين في مناصب العمل التابعة في الصندوق والتي لم تتقرر طريقة أخرى للتعيين.
- إعداد تقارير سنوية على حصيلة التسيير الإداري.
- تفويض تحت مسؤوليته بعض سلطاته وإمضائه إلى مسؤولي الهياكل اللامركزية الموجودة عبر التراب الوطني.

يقوم المدير العام بعرض على مجلس الإدارة تقرير الميزانية، وإعداد التقارير الفصلية عن جداول الاشتراكات والضمانات والتأمينات العينية والمتخذة للمحافظة على الديون. كما يعتبر الأمر بصرف إيرادات الصندوق ونفقاته ويصدر أوامر الإيرادات والنفقات، يمثل المدير العام الصندوق أمام العدالة في حالة وقوع نزاع يكون الصندوق طرفا فيه، كما يمثل في جميع أعمال الحياة المدنية كتلبية الدعوات أو المشاركة في الندوات أو الملتقيات، ولكن بالرغم من الصلاحيات الواسعة والمهمة التي يتمتع بها المدير، إلا أنه في واقع الأمر ما هو إلا مجرد منفذ لقرارات هيئة التداول المتمثلة في مجلس الإدارة من جهة، ومن جهة أخرى يقوم بتنفيذ قرارات الوزارة، فهو يخضع لازدواجية الرقابة.

2. المديرية المركزية

تقع الإدارة المركزية على مستوى المقر المركزي للصندوق المتواجد بالجزائر العاصمة، تمارس وظائفها تحت إشراف المدير العام وتحت رقابة مجلس الإدارة والسلطة الوصية، وتتألف من مديريات حسب المادة 03 من القرار السالف الذكر وهي:

¹ موزاوي علي، الحق في التأمين عن البطالة، المرجع السابق، ص 06.

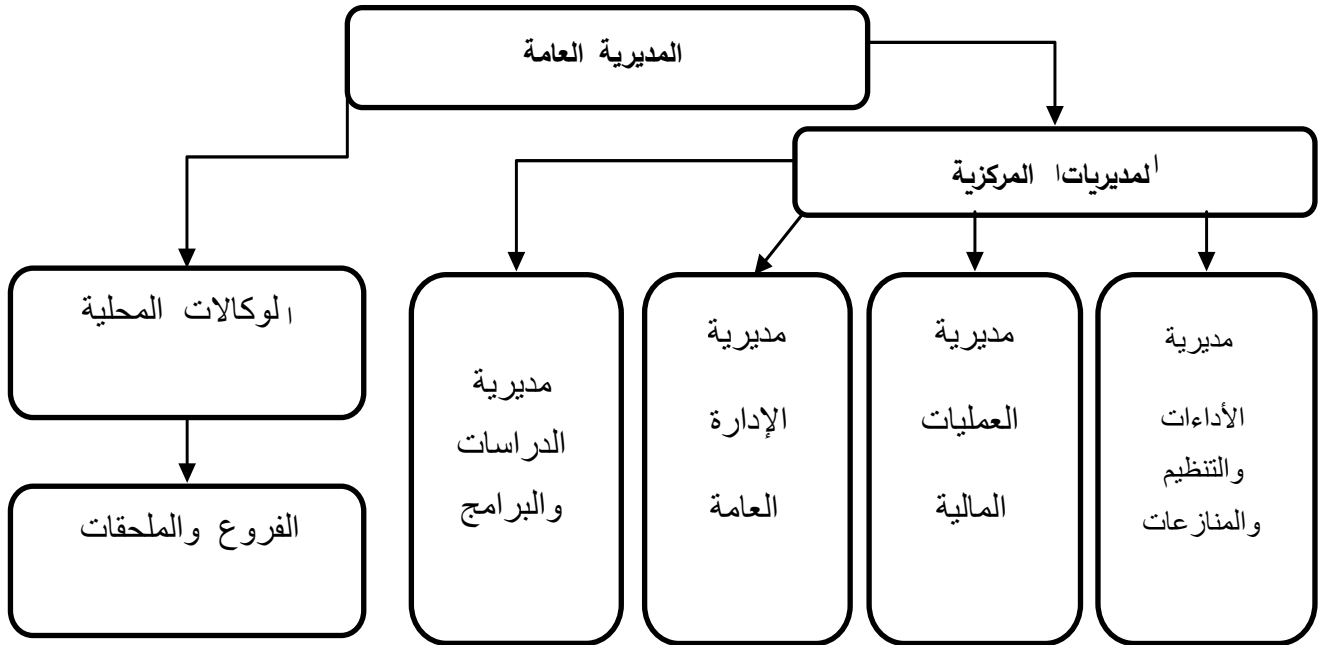
- مديرية الأداءات والتنظيم والمنازعات.
- مديرية العمليات المالية.
- مديرية الإدارة العامة.
- مديرية الدراسات والبرامج.

3. الوكالات الولائية:

تم إنشاء الوكالات الولائية بصفة دائمة أو مؤقتة، ويكون ذلك بقرار من المدير العام، وذلك لتسهيل مهام الصندوق، فالوكالات تلعب دور هاماً في تفعيل آليات تدخل الصندوق لكونها تشكل حلقة اتصال بين الهيئة المركزية والزيائن، وتوجد 48 وكالة محلية بالإضافة إلى فروع محلية وملحقات.

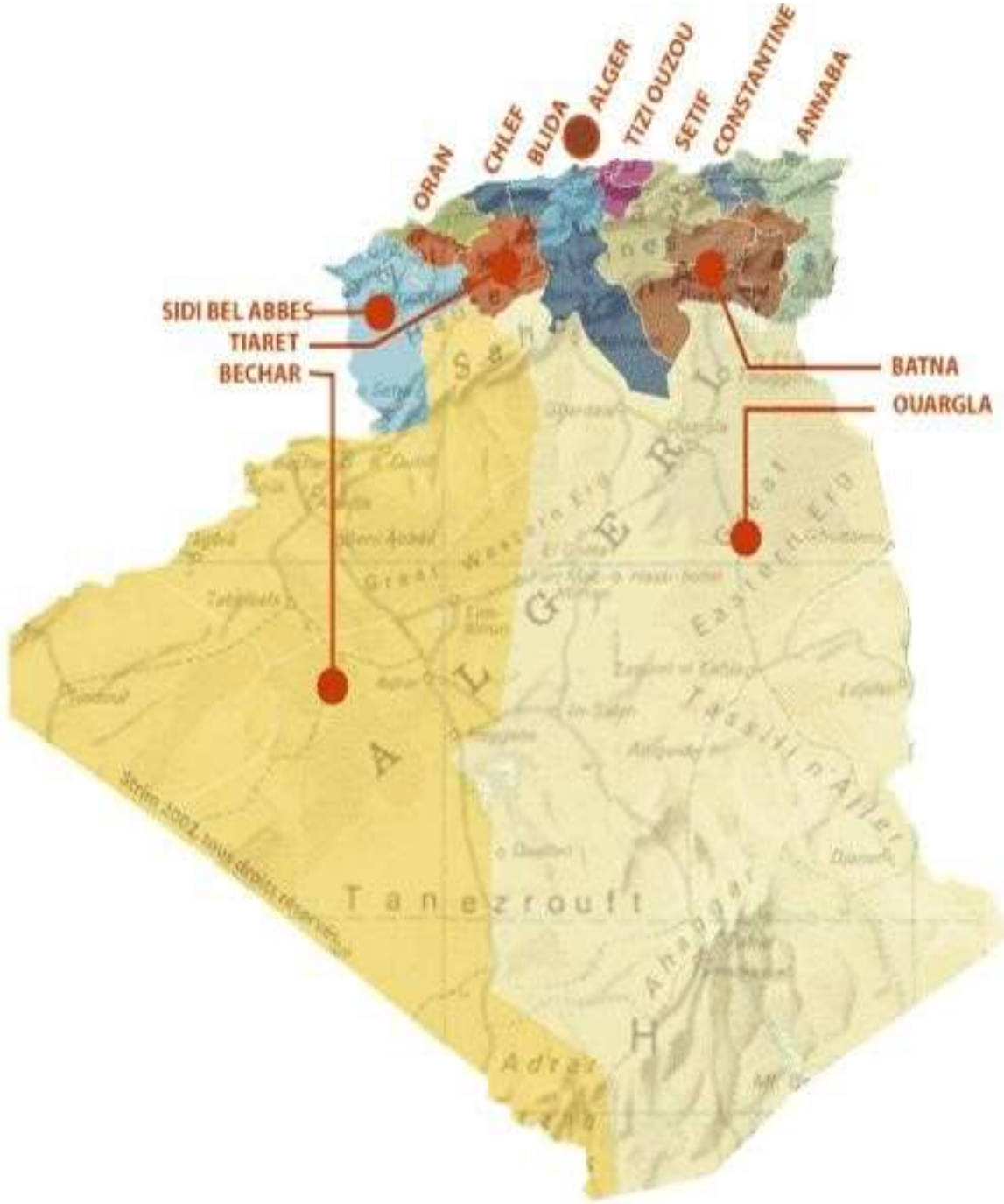
وفيما يلي الهيكل التنظيمي للصندوق بشكل مختصر:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.



المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الولائية بالوادي.

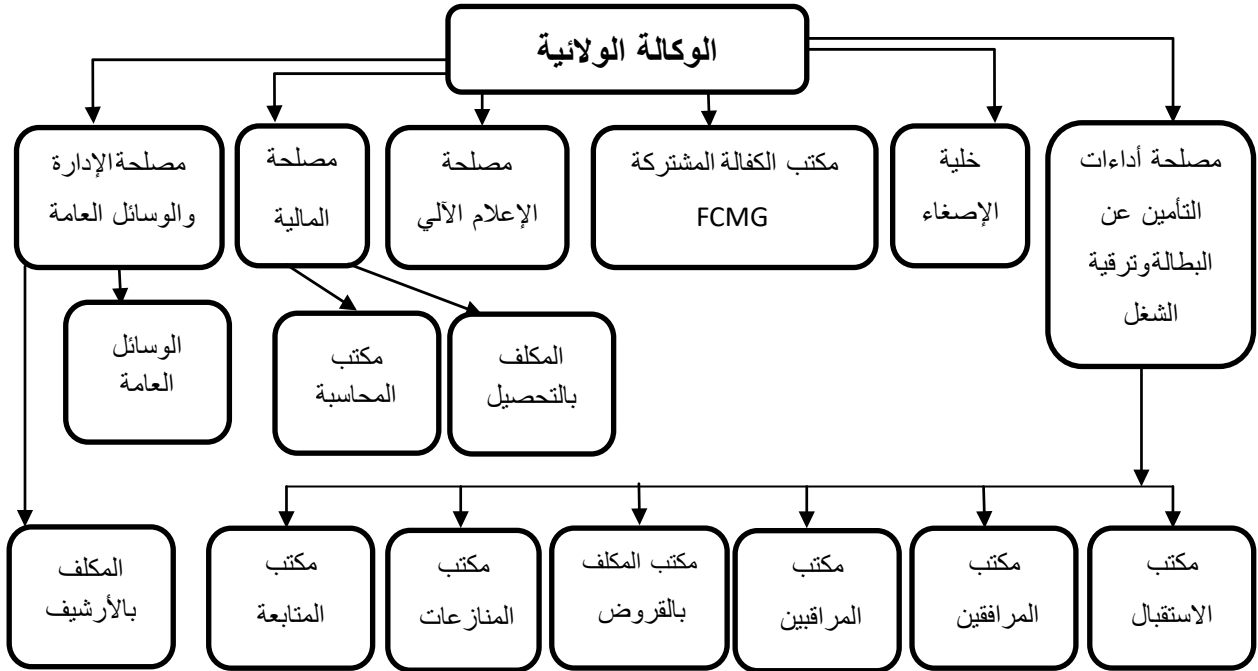
الشكل رقم 03: الخريطة الجغرافية للصندوق



المصدر: الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المديرية العامة.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الوادي والملحقات التابعة لها:

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الوادي



المطلب الثاني: مفهوم جهاز دعم مشاريع إحداث النشاطات

أسند إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مهمة تنفيذ الجهاز المخصص لفئة البطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة، والذي جاء بعد تعديل القانون الأساسي للصندوق وتوسيع مجال تدخله، حيث لم يعد يتكفل فقط بالعمال المسرحين، وإنما أصبح أداة في متناول جميع البطالين الذين تفوق أعمارهم 30 سنة، بالرغم من عدم انتسابهم للصندوق، فهو يشمل مساعدات مالية و جبائية ومرافقة فنية، ولا يسمح فقط هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب الشغل والتكفل بالجانب الاجتماعي للبطالين، بل يساهم كذلك في خلق المؤسسات المصغرة التي بدورها تساهم بشكل كبير وفعال في العجلة الإقتصادية والتنمية وفقا لمقتضيات اقتصاد السوق.

الفرع الاول: تعريف جهاز دعم مشاريع إحداث النشاطات

يتمثل جهاز دعم إحداث النشاطات في مجموعة من الترتيبات الموضوعة لفائدة الشباب ذوي المشاريع المبتكرة والذين تتراوح أعمارهم ما بين 30-50 سنة، ويتميز هذا الجهاز أساسا بقرض صغير وامتيازات مرتبطة بالمشروع مخصصة لاقتناء عتاد لإنجاز كيان اقتصادي يكون موضوعه إنتاج السلع أو الخدمات مع ضمان الجودة وأقل تكلفة ممكنة. يمنحها الدعم حسب كفاءات تتوافق مع الاحتياجات والعوائق التي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنيين ومكان إنجاز هذه الاستثمارات. ويهدف هذا الجهاز نحو ترقية الشغل الحر والشغل المنجز بمقر السكن وكذا الحرف الصغيرة والتقليدية والمنتجة للسلع والخدمات كما يشجع على الاستثمار في المناطق الخاصة وولايات الجنوب والهضاب العليا على وجه الخصوص، ويساهم في دعم هذه النشاطات الإقتصادية عدة متدخلين وهم:

- صاحب المشروع.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- البنك.
- وزارة المالية فيما يخص الجانب الجبائي والجمركي.

الفرع الثاني: أهداف الجهاز¹

تتمثل الأهداف الأساسية لهذا الجهاز في تشجيع ظهور المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي المنتجة للثروات ولخلق فرص مناصب للعمل، وهذا اعتماداً على المؤهلات المهنية والملكات المعرفية للبطالين.

وعلى هذا الأساس يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالوظائف التالية:

- ترقية فكرة المشروع المبتكر والخوض فيها، تكوين صاحب المشروع.
- مرافقة أصحاب المشاريع المبتكرة من خلال كافة المراحل لتجسيد مشاريعهم المصغرة.

¹ حباب أحمد، الشباني عبد القادر، أثر الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة عن طريق أجهزة الدعم في الحد من العاطلين، 2020، ص85.

- منح إمتيازات جبائية مع قرض غير مكافئ للصندوق.
- إمكانية الحصول على محلات لتجسيد المشاريع.

الفرع الثالث: استعراض جهاز إحداث النشاطات CNAC

تتجز المشاريع الاستثمارية من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة في إطار جهاز دعم إحداث النشاطات وتوسيعها.

1- إحداث مؤسسة مصغرة:

هو إنجاز منشأة اقتصادية جديدة (مؤسسة، وحدة، ورشة، الخ) لممارسة نشاط إنتاج سلع أو خدمات. ويُقدر المبلغ الأقصى للاستثمار بعشرة (10) ملايين دينار جزائري. نمط التمويل ثلاثي الأطراف يتم حسب مستويين اثنين (02) هما:

- المستوى 1:

القرض البنكي	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	اقل من 05 ملايين دينار جزائري
70 %	29 %	1 %	

- المستوى 2:

القرض البنكي	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	فوق 05 ملايين و تساوي أو أقل من 10 ملايين دينار جزائري
70%	28 %	2 %	

2- شروط القابلية في الجهاز:

- ✓ أن يبلغ الشخص ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة.
- ✓ أن يكون من جنسية جزائرية.
- ✓ ألا يكون شاغلا لمنصب عمل مأجور أو قد مارس نشاطا لحسابه الخاص حين إيداعه للملف.
- ✓ أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل (و.و.ت) بصفة طالب عمل.
- ✓ أن يتمتع بمؤهل مهني أو يملك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- ✓ أن يكون قادرا على تجنيد إمكانيات مالية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ✓ ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة الدولة في مجال إحداث النشاط: (من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية... الخ).

3- الامتيازات الممنوحة والخدمات المقدمة من طرف الصندوق¹.

يستفيد صاحب المشروع الممول من طرف الصندوق من جملة من الامتيازات نلخصها فيما يلي:

أ: الامتيازات التقنية والمالية:

- قرض غير مكافئ أو قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق.
- قروض غير مكافأة إضافية مخصصة عند الاقتضاء تتمثل في:
 - قرض دون فائدة لكراء محل لإيواء النشاط يقدر ب: 500000.00 دج.
 - قرض دون فائدة لإيجار مكتب جماعي يقدر ب: 1000000.00 دج.
 - قرض دون فائدة لاقتناء ورشة متنقلة يقدر ب: 500000.00 دج.

¹ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكالة الوادي.

- قرض بنكي بفوائد مخفضة بنسبة 100% ممنوح من طرف البنك في نطاق التمويل الثلاثي.
- تمديد آجال التسديد الإجمالي للقروض بمجموع (13) سنة (08) سنوات بالنسبة للبنك وخمس (05) سنوات بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- ضمان القرض البنكي من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.
- استعادة صاحب المشروع من دورات تكوينية في مجال إنشاء وتسيير مؤسسته مقدمة من طرف الصندوق وبمساهمة المكتب الدولي للشغل (BIT).
- ب: الامتيازات الجبائية: يستفيد صاحب المشروع من مثل هذه الامتيازات على مرحلتين.
- ❖ منح الامتيازات الجبائية في مرحلة الإنجاز: من أهمها.
- الإعفاء من الرسم العقاري على العقارات والممتلكات المنجزة في إطار إحداث النشاطات.
- الإعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس المؤسسات المصغرة في حالة شخص معنوي.
- تطبيق المعدل المخفض للرسوم الجمركية للتجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- ❖ منح الامتيازات الجبائية في مرحلة الاستغلال: تتمثل فيما يلي:
- الإعفاء من الرسم العقاري على المباني وإضافتها وملحقاتها لمدة (03) سنوات أو (06) سنوات في الهضاب العليا والمناطق الخاصة و(10) سنوات في الجنوب.
- الإعفاء الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة أو الاقتطاع الضريبي، ابتداءً من تاريخ استغلال المشروع حسب التنظيم الساري المفعول لمدة ثلاث (03) سنوات، ست (06) سنوات، عشرة (10) سنوات حسب موقع المشروع.
- تمديد فترة الإعفاء لمدة سنتين (02) عندما يلتزم صاحب المشروع بتوظيف ما لا يقل عن ثلاثة (03) عمال لمدة غير محددة.
- عقب فترة الإعفاء وخلال السنوات الثلاثة الأولى من الاقتطاع الضريبي، تستفيد المؤسسات المصغرة من تخفيض ضريبي فيما يخص الدخل الإجمالي أو أرباح الشركات والنشاط المهني، حسب الحالات أي بنسبة:

- 70% في السنة الأولى من الاقتطاع الضريبي.
- 50% في السنة الثانية من الاقتطاع الضريبي.
- 25% عند نهاية السنة الثالثة من الاقتطاع الضريبي.

المطلب الثالث: مرحل إنشاء مؤسسة في إطار جهاز إحداث النشاطات 30-50

إن فكرة إنشاء مشروع أو تجسيده من خلال دعم الصندوق تبدأ بصاحب المشروع أولاً، فهو صاحب الفكرة وهو من يمتلك المؤهل المهني المناسب لها، وهو من يعرف العتاد اللازم لتجسيدها، هنا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلا مرافق وممول وداعم لمثل هاته الأفكار. بحيث يمر صاحب المشروع بعدة مراحل خلال إنشاء مشروعه نستعرضها كالتالي:

الفرع الأول: مرحلة الانجاز المشروع

- المرحلة الأولى: إيداع الملف

1.1- التسجيل الأولي المباشر عبر الانترنت:

عبر موقعه الإلكتروني (www.cnac.dz)، يُعرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC على المرشحين إمكانية إيداع الملف على مستوى الفرع أو الوكالة المعنية.

2.1- إيداع الملف عبر الموقع (وكالة/فرع):

لإيداع ملف إحداث النشاط، يضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC تحت تصرف كل شخص معني شبكة وكالاته وفروعه المتواجدة عبر كامل التراب الوطني.

يسمح تطبيق نظام باب "أين أسجل" "Win Ensedjel" بتعيين الوكالة أو الفرع المختص إقليمياً لاستلام الملف.

- المرحلة الثانية: "تضج الفكرة وإعداد المشروع"

تكمن المرافقة التي تضمنها مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC في مد صاحب المشروع، طيلة مسار إحداث النشاط، بالمعلومات والنصائح والتوجيهات والتكوين.

خلال هذه المرحلة، يتم برمجة مقابلات فردية بين المستشار - المنشط وصاحب المشروع تتمحور أساسا حول الجوانب التي تتعلق بـ:

- السوق مقارنة مع النشاط المراد القيام به.
- عناصر المشروع التقنية.
- عناصر المشروع المالية.

هذه العناصر تعد بمثابة دراسة تقنية اقتصادية لإنجاح مشروعه، بحيث يتعين على صاحب المشروع الإسهام فيه كليةً.

إذ ينبغي عليه تقديم جميع المعلومات التكميلية اللازمة الدراسة التقنية الاقتصادية. فور إتمام الدراسة التقنية الاقتصادية، وعلى سبيل المراجعة، يستوجب على صاحب المشروع الاستعداد لعرض مشروعه والدفاع عليه أمام لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل.

- المرحلة الثالثة: "دراسة المشروع من طرف لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل"

تدرس استثمارات البطالين ذوي صاحب المشاريع من طرف أعضاء لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل المجتمع على مستوى كل وكالة ولائية وهذا بحضور صاحب المشروع أمام هذه اللجنة ضروري وإلزامي.

يترأس هذه اللجنة مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهي تتكلف بـ:

- ✓ دراسة المشاريع المقدمة من طرف أصحابها بتأطير من مصالح الصندوق المختصة.
- ✓ إبداء رأي حول توافق، نجاعة وتمويل المشروع الابتكاري.

المرحلة الرابعة: "تكوين المتقدمين بالمشاريع"

يُخصص تكوين قصير المدى من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لفائدة البطالين أصحاب المشاريع بغرض تحسين قدراتهم ومؤهلاتهم في مجال تقنيات تسيير المؤسسة الناشئة.

الهدف من التكوين: تلقي صاحب المشروع التقنيات القاعدية لتسيير المؤسسة الناشئة.

المواد المنتقاة لهذا التكوين:

- المؤسسة والبيئة (الداخلية، والخارجية).
 - التسويق،
 - قواعد سير المؤسسة الناشئة،
 - المحاسبة،
 - التسيير المالي على مستوى المؤسسة الناشئة،
 - الضرائب.
- يتم استدعاء متدخلين خارجيين (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS)، الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الاجراء (CASNOS)، البنوك،... الخ) لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم.

المرحلة الخامسة: "إيداع ملف التمويل البنكي"

1 - لأجل الحصول على تبليغ الإقرار البنكي، يتبع على صاحب المشروع تقديم الملف البنكي بحيث تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتحويل الأصلي إلى البنك المعين لتمويل المشروع.

2 - بمجرد الحصول على تبليغ الإقرار البنكي، ولأجل التمويل، يتعين على البطال صاحب المشروع استكمال ملفه الخاص بالتمويل ينبغي على البطال صاحب المشروع أن يُسلم ملحق الملف لمصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- المرحلة السادسة: "تمويل المشروع"

في هذه المرحلة، يباشر صاحب المشروع في تسديد مبلغ إسهامه الشخصي في الحساب التجاري المفتوح لذات الغرض لدى البنك المعين محل الدفع. وتسليم لملف السلفة غير المكافأة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لتكوين ملف القرض دون فائدة.

بعد تسليم الوثائق المؤلفة لملف السلفة غير المكافأة، تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بإعداد دفتر الأعباء واتفاقية السلفة غير المكافأة ومقرر منح الامتيازات الجبائية في مرحلة إنجاز المشروع التي يتم توقيعها من طرف صاحب المشروع ومدير الوكالة الولائية معاً. فور تسديد السلفة غير المكافأة من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الحساب التجاري الخاص بصاحب المشروع، يُباشِر البنك بدوره في تسديد القرض البنكي المخصص له.

- دفتر الأعباء: هو وثيقة يحدد فيها الالتزامات صاحب المشروع إزاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

تتمثل هذه الامتيازات في:

✓ مراعاة البنود الواردة في دفتر الأعباء،

✓ أداء الضمانات (رهن سيارة، رهن عتاد، ملحق توكيل التأمين المتعدد المخاطر).

اتفاقية السلفة غير المكافأة: هي وثيقة تحدد شروط استخدامه وتسديده.

مقرر منح الامتيازات الجبائية في مرحلة إنجاز المشروع: هو وثيقة مخصصة لإدارة الضرائب.

-المرحلة السابعة "إنجاز المشروع"

يتم اقتناء التجهيزات و/أو المعدات الجديدة وتركيبها على خطوتين:

أ: طلبية التجهيزات و/أو المعدات

إذن التحويل بنسبة 10% مشروط بتقديم لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة نسخة من اتفاقية القرض المبرمة بين البنك وصاحب المشروع.

ينتج سند هذه العملية بتسليم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إذن التحويل بنسبة 10% يسمح له بتقديم طلبيته لدى مورد أو عدة موردين.

يُسلم البنك المعني لصاحب المشروع صك أو صكوك محررة باسم المورد أو الموردين مرفقة

بتأمين.

ب- اقتناء المعدات والأجهزة وتركيبها

يتم تسليم إذن التحويل بنسبة 90% لفائدة صاحب المشروع بتقديم شهادة الجاهزية التي يُشار فيها الخاصيات المفصلة للتجهيزات و/أو المعدات الواجب اقتناءها. يُسلم البنك المعني لصاحب المشروع صك أو صكوك محررة باسم المورد أو الموردين مرفقة بتأمين.

خلال مرحلة الإنجاز هذه المحددة باثنتي عشر شهرا، تباشر مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC في إجراء متابعة بغرض التثبيت من تقدم المشروع المنجز.

المرحلة الثامنة: "انطلاق النشاط واستغلاله"

1- انطلاق النشاط:

- لأجل ذلك، ينبغي على صاحب المشروع إيداع طلب) استمارة- CNAC) للحصول على مقرر منح الامتيازات الجبائية في مرحلة استغلال المشروع (م.م.إ.ج.إ) رفقة المستندات التالية:
- الفواتير النهائية،
 - تصريح القيد الجبائي،
 - نسخة من البطاقة الجبائية،
 - نسخة من السجل التجاري أو وثيقة معادلة،
 - نسخة من ترخيص (نهائي أو مؤقت) لممارسة نشاطات منظمة أو مصنفة.
 - نسخة من جدول استيفاء القرض البنكي.
 - نسخة من عقد ملكية أو كراء محل،
 - نسخة من بطاقة الصندوق الاجتماعي للعمال غير الإجراء (CASNOS) أو نسخة من وصل تسديد مستحقات الاشتراك.

- نسخة من البطاقة الرمادية للسيارة تتضمن عبارة "مرهونة لفائدة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC" أو نسخة من شهادة رهن العتاد المتقل.
 - ملحق توكيل التأمين المتعدد المخاطر لصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC للصف الثاني،
 - نسخة من رهن حيازة التجهيزات لصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC للصف الثاني، مس جل لدى المركز الوطني للسجل التجاري (م.و.س.ت).
- 2- استغلال النشاط:**

التزامات صاحب المشروع:

- إزاء هيئات الضمان الاجتماعي: الصندوق الاجتماعي للعمال غير الإجراء (CASNOS) والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) (تحسين الاشتراكات).
- إزاء إدارة الضرائب (تصريحات جبائية).
- تسديد القروض الممنوحة من طرف البنك (صنف 1) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (صنف 2).

الفرع الثاني: المتابعة بعد إحداث المؤسسة المصغرة في مرحلة الاستغلال:

- تعد المتابعة "بعد إحداث" المؤسسة المصغرة المبتدئة بمثابة مسعى إلزامي مشخص. تتم هذه العملية فور بدء النشاط.
- الغاية منها هو الحفاظ على نشاط المؤسسة المصغرة وضمان ديمومتها، بحيث تضمن المصالح المختصة التابعة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC دعما تقنيا وبيداغوجيا في صيغة نصائح وتوجيهات.
- خلال السنوات الثلاثة الأولى من استغلال المشروع، يُوضع برنامج معاينات دورية تقرر على النحو التالي:

● السنة الأولى: معاينة كل ثلاثة أشهر.

● السنة الثانية:

- معاينة كل ستة أشهر (نشاط دون صعوبات جلية)،

- معاينة كل ثلاثة أشهر (نشاط تعترضه صعوبات مستمرة).

● السنة الثالثة:

- معاينة اختيارية (خيار صاحب المشروع/نشاط دون صعوبات)،

- معاينة كل ثلاثة أشهر/إلزامية (نشاط تعترضه صعوبات).

يجب على صاحب المشروع أن يضع تحت تصرف المستشار المكلف بمتابعة مرحلة بعد إحداث

النشاط جميع الوثائق اللازمة التي تسمح له بتحليل تسيير المؤسسة المصغرة.

يسمح ذات التحليل بتحديد الحالات الآتية:

- مؤسسة مصغرة ذات وضع مالي جيد،

- مؤسسة مصغرة تواجه صعوبات،

- مؤسسة مصغرة تواجه صعوبات خطيرة.

يمكن إيجاد حلول مخففة وتطبيقها لفائدة المؤسسة المصغرة لمواجهة لصعوبات.

محور توسيع النشاط:

يرمي توسيع النشاط، أساسا، إلى تحسين قدرات إنتاج السلع والخدمات من خلال اقتناء تجهيزات أو

معدات جديدة لتلبية متطلبات السوق.

يخص توسيع النشاط أساسا، النشاطات المضرة للثروة والشغل.

للتوضيح، فإن اللجوء إلى مشروع توسيع النشاط غير مفتوح لجميع النشاطات. بحيث ترجع دراسة

طلبات استثمار توسيع النشاط إلى تقويم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC الذي

يأخذ في الحسبان بعض المعايير (كإحداث مناصب شغل، خلق الثروة، طبيعة النشاط وموقعه...).

المبحث الثاني: تقييم حصة جهاز نشاط البطالين البالغين من العمر ما بين 30-55 سنة
CNAC وكالة الوادي من 2005 إلى 2023:¹

في هذا الجزء سنحاول تقييم أداء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لوكالة الوادي من خلال:
1 -تقييم من حيث عدد المشاريع الممولة:

يمكن توضيح عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023 في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : عدد المشاريع الممولة حسب السنوات من 2005 إلى 2023

عدد المشاريع الممولة	السنوات
14	2005
18	2006
14	2007
5	2008
23	2009
63	2010
127	2011
210	2012
109	2013
140	2014
98	2015
24	2016
15	2017
24	2018

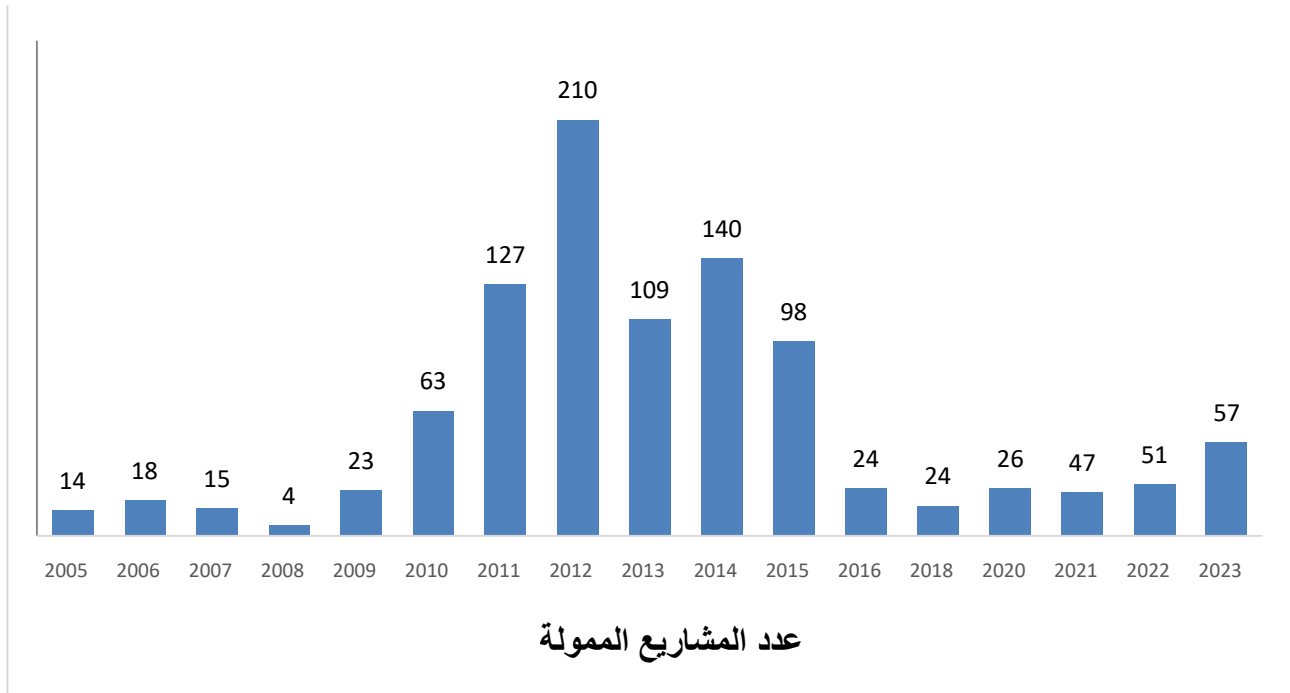
¹ المرجع السابق (وثائق من وكالة CNAC)

22	2019
26	2020
47	2021
51	2022
57	2023
1086	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من وكالة CNAC

ويمكن توضيح معطيات الجدول أكثر بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (05) : عدد المشاريع الممولة من سنة 2005 إلى سنة 2023.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel من معطيات الجدول رقم (01).

من خلال الجدول رقم (01) الذي يوضح عدد المشاريع الممولة من 2005 إلى غاية 2023 والمقدر بـ 1086 مشروع نلاحظ ما يلي:

- في سنة 2005 تم تمويل 14 مشروع فقط وهذا نتيجة لبدائية انطلاق نشاط الجهاز.
- من 2006 إلى غاية 2010 نلاحظ ارتفاع عدد المشاريع الممولة والذي قدر في 2006 ب 18 ليصبح 63 مشروع.
- لقد كانت سنة 2011 القفزة الانتقالية لجهاز الدعم (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وذلك من خلال جملة من الإجراءات والنصوص القانونية التي أعطت للشباب الراغب في إنشاء مؤسسة مصغرة تحفيزات كتخفيض نسبة المساهمة الشخصية إلى 1% و 2% بعدما كانت 5% و 10%، بالإضافة إلى إلغاء نسبة الفائدة التي كانت مطبقة قبل مارس 2011 وهذا ما نلاحظه في الجدول حيث في سنة 2012 بلغ عدد المشاريع الممولة إلى حده الأقصى ب 210 مؤسسة منشأة وبعدها سجل انخفاض حتى سنة 2011 ب 98 مشروع.
- كما يفسر نسبة تراجع عدد المشاريع في إطار CNAC منذ 2016 إلى غاية السنة الجارية نتيجة تحميد عدد كبير من المشاريع (النقل، بعض مشاريع الخدمات)، نظر للتوجه الحكومي الرامي إلى إنشاء نشاطات ذات طابع صناعي وفلاحي، وهذا ما يتوافق مع خطة التنمية في الجزائر التي تركز على التنويع الاقتصادي المبني على الإنتاج خصوصا في الآونة الأخيرة.
- كما عرفت سنة 2018 و 2019 و 2020 ارتفاع طفيف نتيجة انتهاء الدولة إستراتيجية جديدة لتنمية مناطق الجنوب خاصتا المشاريع الفلاحية بكل أنواعها.
- 3 - من حيث الجنس: يقصد من حيث الجنس عدد القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الوادي موزعة حسب الجنس من الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2023 وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

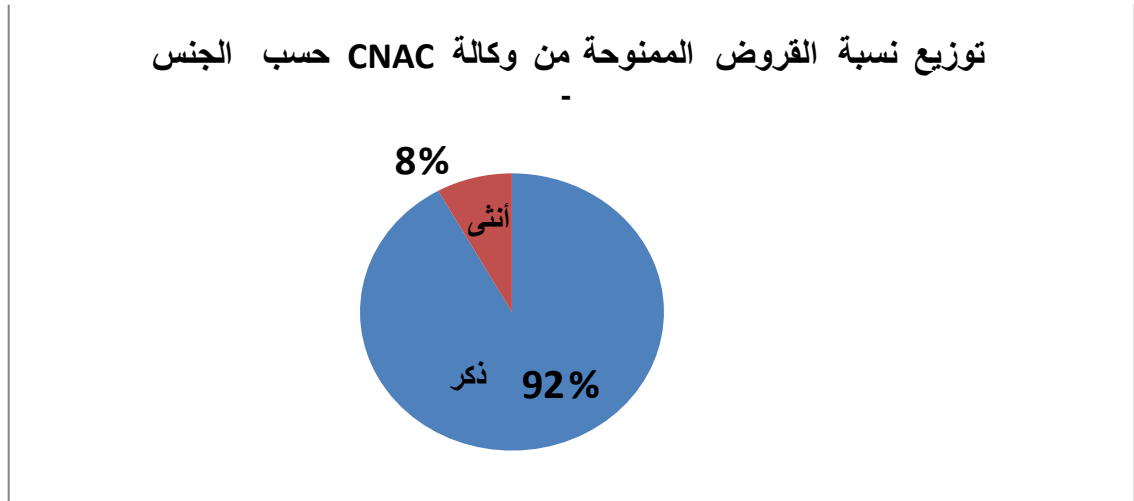
الجدول رقم(02): القروض الممنوحة من وكالة CNAC حسب الجنس:

النسبة	العدد	الجنس
92%	899	ذكر
8%	79	أنثى
100%	978	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من وكالة الوادي CNAC

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن نسبة إقبال الذكور على جهاز الدعم CNAC يفوق نسبة إقبال الإناث بحيث تمثل ما نسبته الذكور 92 % من عدد المستفيدين أي بعدد 899 مشروع، أما نسبة المستفيدين إناث فتمثل 8 % بعدد 79 مشروع أغلبها في القطاع الصناعة التقليدية، ويمكن توضيح هذا أكثر من خلال الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم (06) : القروض الممنوحة من وكالة CNAC حسب الجنس (2005-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

4 - من حيث نوعية النشاط:

يوضح الجدول عدد المشاريع الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة موزعة حسب نوعية النشاط من 2005 إلى 2023:

الجدول (03) : عدد المشاريع الموزعة حسب النشاط

التعيين	انثى	ذكور	المجموع	النسبة
الزراعة	16	166	182	19%
الصناعة التقليدية	20	50	70	7%
البناء والإشغال العمومية	1	139	140	14%
الزراعة	6	11	11	1%
الصناعة	11	64	75	8%
الصيانة	6	6	6	1%
أعمال حرة	1	1	2	0%
خدمات	26	79	105	11%
نقل بكل أنواعه	4	383	387	16%
المجموع	79	899	978	100%

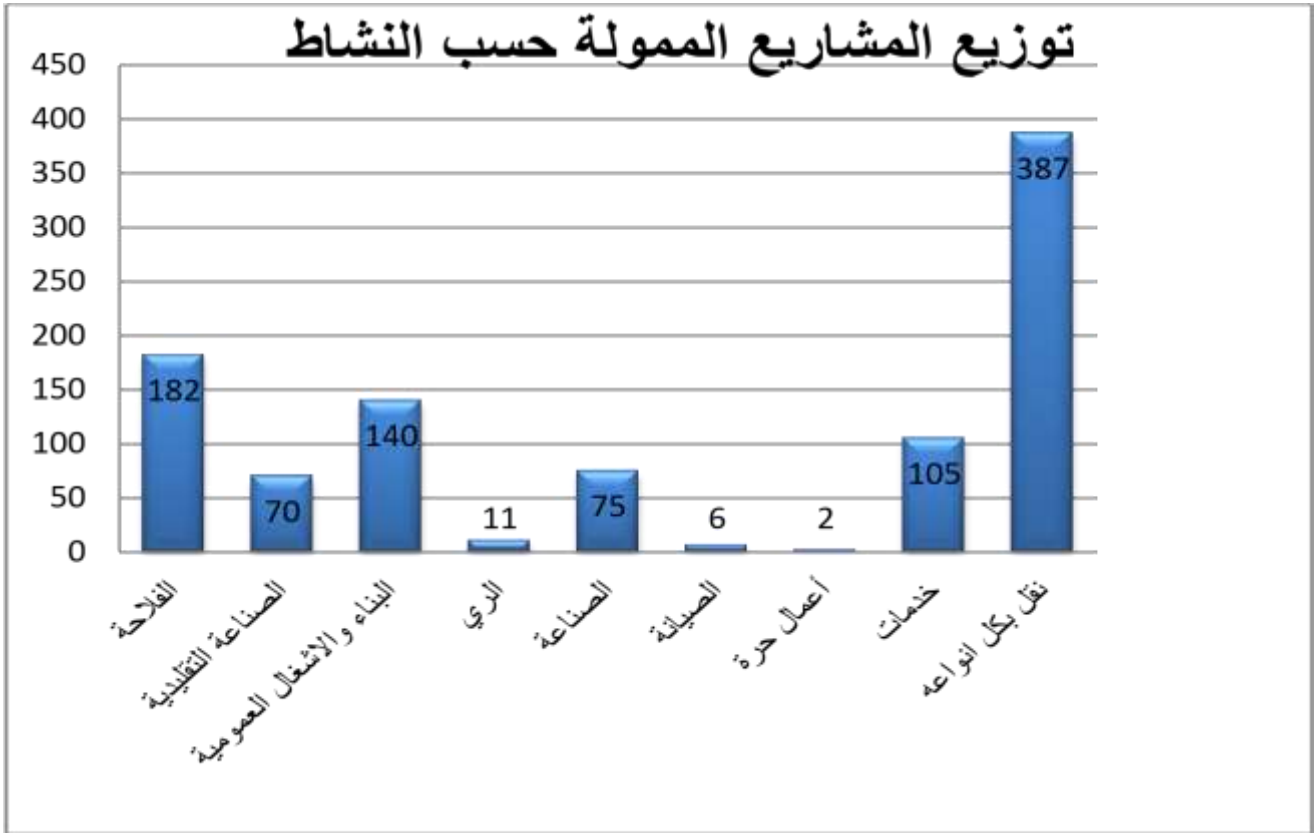
المصدر: من إعداد الطالبين وفق معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

بولاية الوادي بتاريخ: 2024/05/05

نلاحظ من الجدول رقم (03) : أن عدد المشاريع الممولة من 2005 إلى غاية 2023 يقدر ب: 978 مشروع يمثل قطاع النقل (البضائع-المسافرين) بنسبته 40% ب 387 مشروع وهذا راجع إلى أن هذا القطاع يشترط فقط رخصة السياقة.

كما نلاحظ أن قطاع الفلاحة يمثل 182 مشروع بمعدل 19%، أما بخصوص القطاع الحرفي والصناعي فيمثلان كل منها ما نسبته 7 % نفسر نسبة قطاع الصناعي ب 8% أي بعدد 75 مشروع وهذا راجع إلى مشكل العقار، أما قطاع الري يمثل فقط 1% أي 11 مشروع من أصل 978 مشروع و كلهم ذكور، ويمكن تلخيص كل هذا في المخطط البياني التالي :

الشكل رقم (07) : المشاريع الممولة حسب النشاط



المصدر: من إعداد الطالبين معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بولاية

الوادي بتاريخ 03-05-2024

1-تقييم وكالة CNAC من حيث نوعية البنك الممول:

الجدول الآتي يوضح عدد المشاريع الممولة حسب كل بنك من البنوك العمومية.

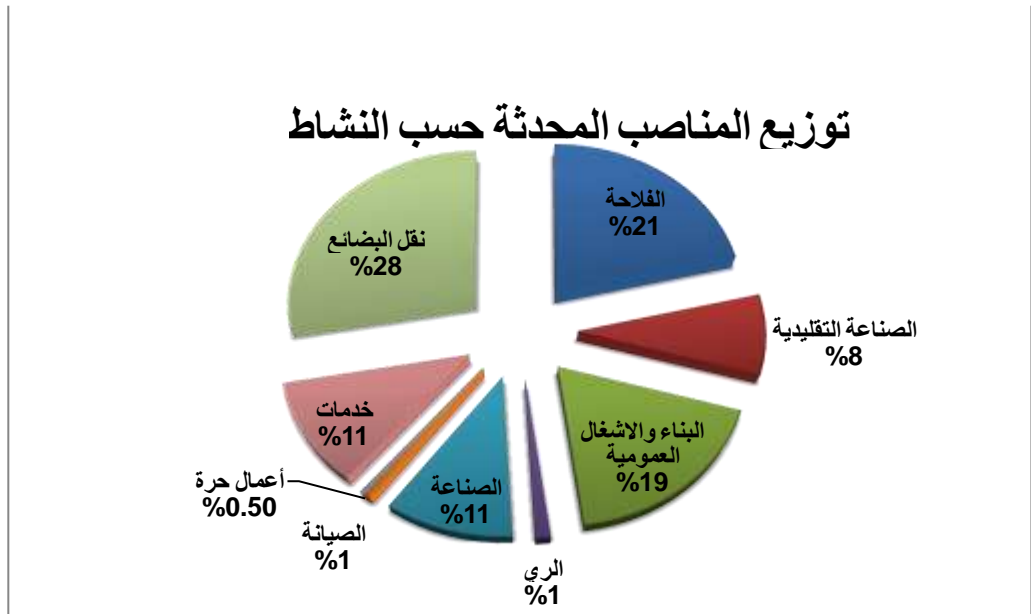
الجدول رقم (04) : عدد المشاريع الممولة حسب كل بنك :

البنك	العدد
BADR	421
BNA	273
BDL	180
CPA	209
مجموع المشاريع الممولة	1083

المصدر من إعداد الطالبين معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بولاية الوادي بتاريخ 2024/05/05

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أكبر بنك من حيث تمويل المشاريع بعدد يقدر 421 أي بنسبة 34%. أما باقي البنوك فالنسبة متقاربة باستثناء بنك LDB فقد مول ما يقارب 180 مشروع من أصل 1083 مشروع. ويمكن تلخيص كل هذا في المخطط البياني التالي:

الشكل رقم (08): توزيع المناصب المحدثة حسب نشاط :



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

7- من حيث عدد الزيارات:

نقصد بعدد الزيارات أي فيما يخص متابعة المشاريع بعد مرحلة الاستغلال المتابعة نشاط المؤسسة وهذا ما سنلخصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): جدول متعلق بمتابعة المشاريع:

النسبة	العدد	المشاريع
100%	978	عدد المشاريع التي تمت زيارتها
85%	838	عدد المشاريع في حالة نشاط
12%	120	عدد المشاريع المتوقفة
8%	80	عدد المشاريع التي لم يحدد مكانها

من إعداد الطالبين معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بولاية الوادي بتاريخ 2024/05/05.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ:

—نسبة المشاريع التي تم زيارتها للتأكد من نشاطها ب 978 مؤسسة، حيث 85 % منها أي 838 مشروع في حالة نشاط، أما 12 % أي ما يعادل 120 مشروع فهي في حالة توقف مطلق نتيجة الإفلاس، أو توقف نسبي نتيجة قلة فرص العمل أو بسبب عدم تجديد عقد الكراء

—أما باقي المشاريع والتي تقدر ب 2 % فلم يتم تحديد مكانها نظر لعدم إخطار هيئة الدعم CNAC بتغيير العنوان حسب ما ينص عليه دفتر الشروط، فهذه الملفات هي لدى مصلحة المراقبة أو لدى مصلحة المنازعات.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة تبين مدى الأهمية التي يحظى بها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث اثبتت قدرتها وكفاءتها في دعم وترقية المؤسسات الناشئة خصوصا تلك القائمة على مبادرة التكنولوجيا في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها بالنظر الى التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الناشئة نجد انها بعيدة عن تحقيق الاهداف المرجوة منها وما ذلك الا نتيجة العراقيل والصعوبات التي تواجهها ولذا فان توفير الظروف الملائمة الذي يساعد بشكل كبير لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مما أدى إلى اهتمام الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بموضوع المؤسسات الناشئة بشكل كبير نظرا لأهميتها في التنمية المحلية وترقية الاقتصاد واعتبارها أحد أهم البدائل التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في تنويع الاقتصاد غير أنها لازالت في بدايتها ودون مستوى التطلعات وبعيدة عن مفهومها مقارنة بالدول المتقدمة وذلك بحكم بعدها عن المجال التكنولوجي وغياب وعي المستثمرين وتأخرها عن الاهتمام بتأسيس حاضنات الأعمال والتي تبقى جد محدودة وهو ما يغيب دورها كأداة دعم وعامل إنمائي للمؤسسات الناشئة مما جعلها تواجه تحديات نظرا لحداتها وصعوبة تمويلها.

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ أنها تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليل من حدة البطالة، وبالرغم من الايجابيات التي تتمتع بها المؤسسات الناشئة إلا أنها معرضة أيضا لمشاكل وعوائق كثيرة على مختلف المستويات لذلك فهي تحتاج بشكل دائم إلى المتابعة والرعاية في مختلف مراحل إنشائها ولهذا تتدخل معظم الدول بوضع هيئات لدعم هذه المؤسسات في مختلف جوانبها، إلى جانب ذلك مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح والحاجز الذي يعيق تطورها من مرحلة الإنشاء إلى التوسع، وهذا ما يدفع بالمؤسسات إلى البحث عن تمويل خارجي، فعملية التمويل تعتبر حجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري، حيث أنه يلعب دور أساسيا في مختلف المراحل الإنتاجية التي تمر بها المؤسسة، إضافة إلى هذا فهناك عدة بدائل تمويلية مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات

أولاً- مناقشة الفرضيات

1- الفرضية الأولى: نعم توجد عدة خصائص تميز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات لكل مؤسسة مميزات وخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وكذا الحال مع المؤسسات الناشئة والتي تعتبر من المؤسسات الحديثة الشابة لأن معظم مؤسسيها شبان كما أنها تتميز بالإبداع والابتكار، ودرجة عالية من المخاطرة وهذا ما يجعلها تعمل بشكل دائم للتقليل منها، أيضا تختلف عن غيرها في أنها لا تعتمد على بعد واحد فقط بل تركز على كل الأقسام المتعلقة بنشاطها، وسرعة اتخاذ القرار وقلة التدرج الوظيفي، عدد العمال مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة ومرونتها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها، ربحية عالية نظرا الصغر حجمها كل هذا يساهم في تحقيق التنمية المحلية والوطنية.

2- الفرضية الثانية: نعم توجد هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

لا توجد مؤسسة ناجحة كونت نفسها بنفسها بل توجد ورائها مؤسسات أخرى وهياكل تدعمها للوصول إلى أهدافها المسطرة كما هو الحال مع المؤسسات الناشئة، والتي بدورها تحتاج إلى من يدعمها ويتابعها في نشاطاتها مرحلة بمرحلة خاصة في المراحل الأولية من نشأتها، ومن بين الهياكل التي قامت بدعم المؤسسات الناشئة نذكر الحاضنات والتي تساعد صاحب المشروع على تحقيق وثبات امكانيتها في المدى البعيد ومرافقتهم إلى غاية انشاء المؤسسة، أيضا دار المقاولاتية والتي تساهم في تطوير ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة أصحاب المشاريع.

3-الفرضية الثالثة : نعم تواجه المؤسسات الناشئة عراقيل تمويلية في الجزائر تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، ذلك أن نشاطاتها محدودة ومواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس والعمليات الأخرى، وهذا ما ينعكس على معاملات المؤسسات الناشئة، مما يجعلها مضطرة إلى اللجوء إلى سياسات تمويلية بديلة ومتنوعة حيث يظل التمويل البنكي هو المصدر المألوف للحصول على وسائل التمويل إلا أن المؤسسات الناشئة لا تيسر لها تدبير احتياجاتها من البنوك والمؤسسات المالية بسبب عدم ملائمة معايير الاق ارض للمؤسسات الناشئة (عدم امتلاكها للضمانات التي يتعين تقديمها مقابل الحصول على القرض ضعف هيكلها، عدم انتظام السجلات المحاسبية، وارتفاع درجة المخاطرة (وعليه تبقى إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات مؤسسات التمويل ومتطلبات الاحتياجات التمويلية.

ثانيا- النتائج النظرية والتطبيقية

- المؤسسات الناشئة هي مشروع تجاري جديد بارز يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء.
- المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتشجيع الشباب القادر على الإبداع والابتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.
- التمويل هو الطريقة اللازمة التي تقدم بها الأموال للمؤسسة المستثمرة من أجل إنجاز المشروع وفقا للمقاييس والشروط المتفق عليها.

• تتعدد وتختلف أسباب تعثر الشركات الناشئة وأبرزها نقص الخبرة والإلمام بالمشروع، وضعف التمويل وتوفير السيولة.

• المؤسسات الناشئة ستساعد وبشكل كبير في حل مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات وهذا من خلال الاستثمارات الخالقة للثروة التي أنشأتها هاته المؤسسات.

ثانيا - أفاق الدراسة

• البحث في امكانية وضع بطاقة اقتصادية الميادين وفرص الاستثمار الأجل تشجيع انشاء المؤسسات الناشئة.

• اقتراح دراسة آلية أو جهاز التمويل خاص بتمويل المؤسسات الناشئة.

• البحث في الفروق الرئيسية بين المؤسسة الناشئة وباقي أنواع المؤسسات (الصغيرة، المتوسطة...).

• توسيع البحث في مجال وضع مخطط أو نموذج الأعمال خاص بالمؤسسة الناشئة.

• دراسة مقارنة بين الآثار الاقتصادية على المستوى الكلي من المؤسسة الناشئة والمؤسسات الأخرى (الدخل القومي، الموازين التجارية...).

• الحث عن بحث استراتيجية خاصة بضبط خطط الأعمال بالشكل المرن الذي يتناسب مع الشح التمويلي الذي تمر به المؤسسات الناشئة.

• ثانيا-التوصيات:

من خلال دراستنا لموضوع يعد تطوير روح المقاولة من أهم التحديات التي نوجهها وذلك راجع لضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور، حيث بالرغم من الجهود والنشاطات المبذولة لا أن النتائج المحققة ظلت بعيدة عن الأهداف المسطرة وهذا ما يتطلب تقديم توصيات خاصة بـ:

✓ تقديم دراسات سيمولوجيا من طرف مختصين لمعرفة الأسباب الحقيقية لهذا العزوف في خضم هذه الامتيازات.

- ✓ تقديم مخطط مونوغرافي للولاية يحصى جميع الأنشطة المتواجدة على مستوى الولاية وكذا حاجياتها لنعمل على تلبيتها.
- ✓ العمل على تخصيص أكبر نسبة من الصفقات العمومية للشباب المقاول.
- ✓ مواصلة العمل على تطوير الروح المقاولاتية لدى الشباب لإنشاء مؤسساتهم.
- ✓ الاستمرار في تخصيص أيام إعلامية لفئة المتكويين على مستوى مراكز التكوين المهني.
- ✓ الاستمرار في إجراء دورات تكوينية للمؤسسات في مرحلة الاستغلال.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر:

1- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15/09/2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" مشروع مبتكر "وحاضنات الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، العدد 55.

ثانياً: قائمة المراجع:

أ- قائمة المراجع بالعربية:

الكتب:

- 1- أ، وآخرون، (2019)، خلق المعرفة وأثرها في الاداء المتميز، الأردن: دار المنظومة.
- 2- س، وآخرون، (2015)، أثر تطبيق استراتيجية التدريب في تحقيق الاداء المتميز، عمان: دار المنظومة.
- 3- نايف، ب. س، (2005)، ادارة الاعمال الصغيرة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

المذكرات:

- 1- حملاوي، ك. أ، (2021)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان اليات تمويل الشركات الناشئة، قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945.
- 2- سبتي، م، (2009)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير فعالية أرس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، قسنطينة: جامعة منتوري.
- 3- طرئ عامر، وحياء حسين، (2012)، المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- 4- عبد الكريم الشريف، عبد القادر هرماط، (2011)، مذكرة لنيل شهادة تفتني سامي في المحاسبة و التسيير بعنوان دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أدرار، أدرار: المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني.
- 5- نفيسة حجاج، (2020)، أثر الاستثمار في التكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي، علوم التسيير، ورقة: جامعة قاصدي مرباح.

المقالات العلمية

- 1- علاء الدين بوضياف، محمد زبير، (2020)، دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01.
- 2- الفقهي، ع. أ.، (2014)، الطبعة 01، كلية التربية النوعية: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 3- الوانداوي، م. ح.، (2008)، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة كربلاء، المجلد 06، العدد 03.
- 4- بختي علي، ب. س.، (2020)، المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة واقع وتحديات، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية.
- 5- برودي، م.، (2020)، المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03.
- 6- بعوش دليلة، دراسة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، جويلية 2023.
- 7- بن شواط سمية، قادري رياض، (2012)، المؤسسات الناشئة و نموذج تطوير العميل - دراسة حالة بعض المؤسسات الناشئة بسيدي بلعباس، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 03.
- 8- بوضياف، ع. أ.، (2020)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الابداع ادى المؤسسات الناشئة مع الاشارة الى تجربة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 13، العدد 01.

- 9- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، (2021)، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01.
- 10- حباب أحمد، الشباني عبد القادر، أثر الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة عن طريق أجهزة الدعم في الحد من العاطلين، 2020.
- 11- خ، خ، خ، (2021/11/29)، الشركات الناشئة في الجزائر - Récupérésur - تيسير.
- 12- خضرة، ع.ف، (2021)، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01.
- 13- شريفة، ب، (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، البشائر الاقتصادية.
- 14- عائشة بوجعفر وآخرون، (2020)، المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01.
- 15- عبد الحميد لمين، سامية حساين، (2020)، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مجلة البحوث في العقود و قانون الاعمال، المجلد 05، العدد 02.
- 16- عبد المليك المزهودة، (2008)، الاداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد 01.
- 17- علي منار حيدر، وآخرون، (2020)، التوجيهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية ودورها في تعزيز أبعاد التوجه الريادي المصرفي (دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين - فرع كربلاء)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 64.
- 18- فضيلة شيروف، (2016)، أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية، علوم التجارية، قسنطينة: جامعة منتوري.
- 19- فوزي منصور، ع.أ، (2019)، مجلة تنمية الموارد البشرية للدارسات والأبحاث، مجلة دولية دورية محكمة.

- 20- كريمة، ر. م، (2021)، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03.
- 21- مرسوم تنفيذي رقم 20-254 يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة اعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، (2020)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55.
- 22- موزاوي علي، (14-01-2018)، الحوار المتمدن، العدد 57، الحق في التأمين عن البطالة.

ب- قائمة المراجع الأجنبية:

- 1-Salam zadeh, A, (2015), Startup Companies: Life Cycle and Challenges, Entrepreneurs hip & Management Journal.
- 2-Startup, T. L, (2019), How Today's Entrepreneurs Use Continuous Innovation to Create Radically Successful Businesses.

المواقع الالكترونية:

- 1- www.startupranking.com/top/alger.
- 2- www.startupranking.com/top/algeria.